الأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ

فِي فَضَائِلِ التَّلْبِيَةِ

(جَمْعٌ وَدِرَاسَةٌ)

إِعْدادُ :

د. سُعُودِ بْنِ عِيدِ الْجَرْبُوعِيِّ

الأُسْتَاذِ الْمُشَارِكِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ فِي الْجَامِعَةِ

المقدّمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾[1]، ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾[2]، ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً * يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾[3]...

أما بعد؛ فإن الله – جل ذكره – لما خلق بني آدم اخذ عليهم العهد والميثاق أنه ربهم ومولاهم وحده لا شريك له، وحذرهم من نسيان عهده، وعبادة الأوثان، واتباع أفعال الضالين، وآراء المفسدين، فقال – جل ذكره[4]: ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين * أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون﴾. وأسكنهم الأرض، ونسي بعضهم عهد ربه، وانحرف عن التوحيد الحق، وإخلاص العبادة. فلم يتركهم ربهم هملاً، بل أرسل إليهم الرسل، وأنزل عليهم الكتب، وأوضح لهم السبل، وشرع الشرائع، وأقام الحدود. قال – جل ثناؤه[5]: ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا

---

(١) الآية: (١٠٢)، من سورة: آل عمران.

(٢) الآية: (١)، من سورة: النساء.

(٣) الآية: (٧٠-٧١)، من سورة: الأحزاب.

(٤) الآيتان: (١٧٢-١٧٣)، من سورة: الأعراف.

(٥) الآية: (٣٦)، من سورة: النحل.

الطّاغوت﴾.

ودين الأنبياء كلهم الإسلام. وهو دين مبني على التوحيد، ونفي الشرك. قال – جل ثناؤه – بعد أن قص في سورة الأنبياء[1] أخبار جماعة من الرسل: ﴿إنّ هذه أمّتكمْ أمّةً واحدةً وأنا ربّكمْ فاعْبدون﴾. وبين – جل ثناؤه – أن التوحيد وصيته للأنبياء ومن تبعهم جميعاً، فقال[2]: ﴿شرع لكم مّن الدّين ما وصّى به نوحاً والذي أوْحيْنا إليْك وما وصّيْنا به إبْراهيم وموسى وعيسى أنْ أقيموا الدّين ولا تتفرّقوا فيه كبر على المشْركين ما تدْعوهمْ إليْه اللّه يجْتبي إليْه من يشاء ويهْدي إليْه من ينيب﴾.

وأمر نبينا محمداً ﷺ أن يتبع ملة إبراهيم، فقال[3]: ﴿ثمّ أوْحيْنا إليْك أن اتّبعْ ملّة إبْراهيم حنيفاً وما كان من المشْركين﴾. ومما أمر الله به إبراهيم – عليه السلام –: أن ينادي في الناس بالحج، قال – تعالى –[4]: ﴿وأذّن في النّاس بالْحجّ يأتوك رجالاً وعلى كلّ ضامرٍ يأتين من كلّ فجٍ عميقٍ﴾. وروى مسلم[5] من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج، فحجوا». فقال رجل: أكل عام، يا رسول الله. فسكت حتى قالها ثلاثاً. فقال رسول الله ﷺ: «لو قلت نعم لوجبت، ولما استطعتم».

وكل من حج، أو اعتمر ولبى بقوله: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك) فهو ممن أجاب دعوة الله على لسان هذين النبيين الخليلين – عليهما الصلاة والسلام – لحج البيت الحرام.

والتلبية لفظة يقولها أهل النسك كلهم، وكلها توحيد وإخلاص وبراءة من الشرك وأهله، والكفر وأربابه، حري بالمسلمين جميعاً معرفة محتواها، وتطبيق

---

(١) من الآية: (٩٢).

(٢) الآية: (١٣)، من سورة: الشورى.

(٣) من الآية: (١٢٣)، من سورة: النحل.

(٤) الآية: (٢٧)، من سورة: الحج.

(٥) الصحيح (٢/٩٧٥) ورقمه: ١٣٣٧.

معناها؛ لتتحقق لهم الوحدة، وتثبت لهم القوة، وتتأتى لهم العزة. ولا يتحقق ذلك كله إلا بالاجتماع، ولا اجتماع إلا بتوحيد راسخ، وعقيدة صافية.

والتلبية لفظة شرعية جليلة لها أحكامها، وفضائلها؛ فأحببت مع قلة علمي، وكثرة عملي أن أجمع في هذا البحث الأحاديث الواردة في فضائلها، وأبين معناها، وأجمع ما وقفت عليه من أحكامها - والله المستعان، وعليه التكلان-.

من أهمية البحث:

الكتابة في موضوع البحث لها أهميتها الثمينة، وقيمتها العالية، ومما يبين ذلك:

أولاً: أني تناولت فيه جمع ودراسة الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ في التلبية، وهي لفظة شرعية، وشعار من شعائر النسك، فيه الفضائل العالية، والأجور الفاخرة...وقيمة كل بحث تبع لقيمة موضوعه.

ثانياً: أني جمعت فيه كل ما وقفت عليه في فضائلها من الأحاديث عن النبي ﷺ. وقد يخفى بعضها على عامة الناس. أو يخفى حكمها على بعض طلاب العلم منهم.

ثالثاً: أني درستها، وخرجتها على وفق خطة علمية، ومنهج مؤصلٍ سوف يأتي شرحهما بالتفصيل.

رابعاً: أني جمعت فيه أحكاماً مهمة، تكثر الحاجة إلى معرفتها، ولم أر من جمعها في مكان واحد... يستفيدها من تصل إليه من أهل الإسلام، وكل من قصد أداء نسك حج، أو عمرة.

خامساً: أني لم أر من أفردها بالتصنيف. مع ما للتصنيف فيها من الأهمية البالغة، والفائدة العالية. وددت لو أنّ غيري قد كفاني المؤنة، وتحمّل التبعة.

من أسباب كتابته:

لكتابة هذا البحث في موضوعه أسباب كثيرة، ودوافع عديدة... ومن

أهمها:

أولاً: ما أرجوه من الثواب من الله - تبارك وتعالى-، وأن يكون من الأعمال التي لا تنقطع بالموت.

ثانياً: ما أرجوه من خدمة سنة النبي ﷺ، وعقيدة السلف الصالح، وذلك من أعظم الأعمال، وأزكى الأفعال.

ثالثاً: ما أرجوه من إفادة نفسي، ومن يصل إليه من المسلمين، وإيصال النفع إليهم.

رابعاً: ما أرجوه من الأجور العالية في الدلالة على الإكثار من الخير، والحض على القيام به، وبيان فضائله.

خامساً: ما أراه من الحاجة الملجئة، والضرورة الماسة لجمع الأحاديث الواردة في موضوعها، ودراستها، وشرح أحكامها، وما يتصل بذلك.

خطته:

كتبت البحث مستعيناً بالله في مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وبعض الفهارس.

فأما المقدمة فذكرت فيها: أهمية البحث، وبعض فوائده، وأسباب كتابته، وخطة بنائه، ومنهج إعداده، وغير ذلك.

وأما الفصل الأول فذكرت فيه الدراسة الحديثية. وأوردت فيه الأحاديث الواردة في فضائل التلبية... وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: ما ورد في الأمر برفع الصوت في التلبية، وأن ذلك من أفضل أعمال النسك.

- المبحث الثاني: ما ورد في أن الملبي يلبي بتلبيته ما بين يديه وما عن يمينه، وما عن شماله حتى تنقطع الأرض.

- المبحث الثالث: ما ورد في أن التلبية من شعار الحج، والعمرة.

- المبحث الرابع: ما ورد في أن التلبية من أسباب غفران الذنوب وبر الحج بإذن الله.

– المبحث الخامس: ما ورد في أن الملبي يبشر بالجنة.

ثم ذكرت خلاصة دراسة الأحاديث الواردة في فضائل التلبية.

وأما الفصل الثاني فذكرت فيه الدراسة الفقهية. وأوردت فيه ما وقفت عليه من الأحكام، والمسائل المتعلقة بالتلبية...وفيه خمسة عشر مبحثاً:

– المبحث الأول: تعريف التلبية...وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريفها لغة.

المطلب الثاني: تعريفها شرعا.

– المبحث الثاني: إطلاقات أخرى مرادفة للتلبية.

– المبحث الثالث: الأصل في مشروعية التلبية.

– المبحث الرابع: الحكمة في مشروعية التلبية.

– المبحث الخامس: حكم التلبية للمحرم وللحلال.

– المبحث السادس: حكم التلبية بغير العربية.

– المبحث السابع: حكم من عجز عن التلبية، والنيابة فيها.

– المبحث الثامن: حكم رفع الصوت بالتلبية.

– المبحث التاسع: حكم الإكثار من التلبية، والمواضع التي تتأكد فيها.

– المبحث العاشر: متى تستحب البداية بالتلبية.

– المبحث الحادي عشر: متى يقطع الحاج والمعتمر التلبية.

– المبحث الثاني عشر: حكم الزيادة على ألفاظ التلبية.

– المبحث الثالث عشر: ما يُستحب من القول إثر التلبية.

– المبحث الرابع عشر: حكم التلبية جماعة.

– المبحث الخامس عشر: شرح ألفاظ التلبية، وإعرابها.

ثم ذكرت خاتمة البحث، وفهرسيه، وهما: فهرس المصادر والمراجع. وفهرس الموضوعات.

منهج كتابته:

سرت في كتابة هذا البحث بعد استعانتي بالله، وتوكلي عليه وحده لا شريك له على المنهج التالي:

١- جمعت ما وقفت عليه في موضوعه من الأحاديث عن النبي ﷺ، وطرقها. ولا أسمي الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد عند الحوالة عليها؛ اكتفاء بشهرتها.

٢- خرجتها، ودرست أسانيدها، ومتونها على وفق ما سار عليه جمهور المحدثين في ذلك.

٣- بدأت في عزوها بالكتب الستة، أو بعضها – على وفق ترتيبها عند جمهور علماء الحديث–، ثم بسائر الكتب على ترتيب وفيات مصنفيها. إلا إذا كان الحديث في الكتب الستة من طريق بعض المصنفين –كالإمامين مالك، والشافعي – فإني أقدم العزو إليهم.

٤- نبهت على صاحب اللفظ، وذكرت اختلاف الألفاظ، والزيادات، ونحو ذلك.

٥- نقلت في تخريجها ما وقفت عليه من أقوال أهل العلم في الحكم عليها. وذكرت ما ترجح عندي في الحكم عليها بناء على ما يقتضيه النظر في ما سار عليه جمهور المحدثين من قواعد علم الحديث إذا ظهر لي خلاف ما ذهبوا إليه.

٦- ترجمت للرواة المختلف فيهم، أو الضعفاء – على حسب تعدد مراتبهم–. وذكرت ما ترجح لي في مراتبهم جرحاً، أو تعديلاً بناء على ما يقتضيه النظر في ما سار عليه جمهور أهل الحديث في قواعد، وضوابط علم الجرح والتعديل، مستفيداً من أحكام الحافظين الجليلين: الذهبي، وابن حجر– رحمهما الله – عليهم.

٧- بدأت في كل مبحث بالأحاديث الصحيحة، ثم الحسنة، ثم الضعيفة، ثم الواهية. هذا إن وجد في أي منها هذه الأنواع كلها وإلا ذكرت الوارد فيها بادئاً بالمقبول فالمردود.

٨– رقمت الأحاديث ترقيمين: ترقيم عام للبحث كله، وترقيم خاص لكل مبحث.

٩– ضبطت متون الأحاديث بالشكل.

١٠– ضبطت الأسماء، والألقاب، والألفاظ المشكلة، ونحو ذلك بالحروف.

١١– شرحت الألفاظ الغريبة من كتب غريب الحديث، أو كتب الشروح الحديثية، أو كتب اللغة، أو منها جميعاً، أو من بعضها. وذلك على حسب الوقوف على من شرح ذلك اللفظ من أهلها.

١٢– عرفت بالأماكن، وبالوقائع غير المشهورة.

١٣– وضعت علامات الترقيم المناسبة، واهتممت بها.

١٤– استخلصت درجات الأحاديث الواردة في موضوع البحث من حيث القبول والرد، وجعلتها في خلاصة عقب الدراسة والتخريج.

١٥– ضممت إلى البحث عقب الدراسة والتخريج ما وقفت عليه من كلام أهل العلم في الأحكام الفقهية، والمسائل اللغوية في التلبية...والله الموفق برحمته.

وفي الختام أحمد الله – جل ثناؤه – على إعانته لي في كتب هذا البحث، وأسأله إذ مَنّ عليّ بكتبه أن يجعله خالصاً له، وأن يتقبله مني، وأن يجعله ذخراً لي يوم ألقاه...

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله، وأصحابه كلهم.

الفصل الأول: الدراسة الحديثية

(الأحاديث الواردة في فضائل التلبية)

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول: ما ورد في الأمر

برفع الصوت في التلبية، وأن ذلك من أفضل أعمال النسك

١-٥ [١-٥] عن خلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: «أَتَانِي جِبْرِيْلُ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ آمُرَ أَصْحَابِي، وَمَنْ مَعِي أَنْ يَرْفَعُوْا أَصْوَاتَهُمْ بِالإِهْلالِ - أَو قَالَ: بِالتَّلْبِيَةِ، يريد أحدهما».

هذا الحديث يرويه خلاد بن السائب بن خلاد الأنصاري، واختلف عنه.

فرواه: الإمام مالك، وسفيان بن عيينة، وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، ثلاثتهم عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبدالملك ابن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عنه عن أبيه عن النبي ﷺ كما تقدّم.

فهو للإمام مالك في الموطأ[١] -واللفظ له-، وعنه: الشافعي في المسند[٢]، وفي الأم[٣]. ومن طريق الإمام مالك رواه: أبو داود[٤]، والإمام أحمد[٥]، والطبراني في الكبير[٦].

---

(١) (٣٣٤/١) ورقمه: ٧٣٦.

(٢) (ص/١٢٣).

(٣) (١٥٦/٢).

(٤) في (باب: كيف التلبية؟ من كتاب: المناسك) ٤٠٤/٢-٤٠٥ ورقمه: ١٨١٤.

(٥) (١٠١/٢٧) ورقمه: ١٦٥٦٧.

(٦) (١٤٢/٧) ورقمه: ٦٦٢٦.

وهو من حديث ابن عيينة رواه: الترمذي[١]، والنسائي[٢]، وابن ماجه[٣]، وابن أبي شيبة في المصنف[٤]– وعنه: الإمام أحمد[٥]–، وابن أبي عاصم في الآحاد[٦]، وابن الجارود في المنتقى[٧]، والروياني في مسنده[٨]، وابن خزيمة[٩]، وابن حبان[١٠] في صحيحيهما، والحميري في جزئه[١١]، والطبراني في الكبير[١٢]، والدارقطني في السنن[١٣]، والحاكم في المستدرك[١٤]، وتمام في الفوائد[١٥]، وابن حزم في المحلى[١٦]، وابن عساكر في تأريخ دمشق[١٧]، كلهم من طرق عن ابن عيينة[١٨] به... وللترمذي في لفظه: (بالإهلال، والتلبية). وللنسائي: (بالتلبية)

(١) في (كتاب: الحج، باب: ما جاء في رفع الصوت بالتلبية) ٣/١٩١-١٩٢ ورقمه: ٨٢٩.

(٢) في (كتاب: مناسك الحج، باب: رفع الصوت بالإهلال) ٥/١٦٢ ورقمه: ٢٧٥٣. وهو في السنن الكبرى له (٢/٣٥٤) ورقمه: ٣٧٣٤.

(٣) في (كتاب: المناسك، باب: رفع الصوت بالتلبية) ٢/٩٧٥ ورقمه: ٢٩٢٢.

(٤) (٤/٤٦٤) ورقمه: ٩.

(٥) (٢٧/٨٩-٩٠) ورقمه: ١/١٦٥٥٧، و (٢٧/١٠٢) ورقمه: ١٦٥٦٩.

(٦) (٤/١٧٢) ورقمه: ٢١٥٣.

(٧) (ص/١١٤) ورقمه: ٤٣٤.

(٨) (٢/٤٦٧) ورقمه: ١٤٨٨.

(٩) (٤/١٧٣) ورقمه: ٢٦٢٥، ٢٦٢٦.

(١٠) كما في: الإحسان (٩/١١١) ورقمه: ٣٨٠٢.

(١١) (ص/٤٢) ورقمه: ٥٦.

(١٢) (٧/١٤٢) ورقمه: ٦٦٢٧، ٦٦٢٨.

(١٣) (٢/٢٣٨) ورقمه: ١٠.

(١٤) (١/٤٥٠).

(١٥) (١/٥٣) ورقمه: ١١٥.

(١٦) (٧/٩٤).

(١٧) (٥/١٢).

(١٨) عدا ابن أبي شيبة فإن ابن عيينة شيخه.

فحسب. ولابن ماجه: (بالإهلال). والألفاظ صحيحة كلها، والمعنى واحد. وقال الترمذي عقب حديثه: (حسن صحيح) اهـ.

وهو من حديث ابن جريج عند الإمام أحمد[1]، والطبراني في معجمه الكبير[2]، كلاهما من طرق عنه به، بنحوه... غير أن شيخ الطبراني: المقدام بن داود هو: المصري، متكلم فيه، ليس بثقة[3]. والحديث وارد من غير طريقه، فهو للإمام أحمد عن محمد بن بكر وروح (يعني: ابن القاسم)، كلاهما عن ابن جريج به. وابن جريج مدلس[4]، لكنه صرّح بالتحديث.

هذا المتقدم هو الوجه الأول عن خلاد بن السائب، وعرفت فيه أنه رواه عن أبيه عن النبي ﷺ.

والوجه الثاني حدث به عنه: عبدالله بن أبي لبيد أبي المغيرة عن المطلب بن عبدالله بن المطلب بن حنطب المخزومي، واختلف عنه... فرواه عنه: سفيان الثوري، وموسى بن عقبة، وشعبة بن الحجاج، ومحمد بن إسحاق، وأسامة بن زيد الليثي.

فأما حديث سفيان الثوري فاختلف فيه عنه، فرواه: وكيع بن الجراح، ومحمد بن عبدالله الأسدي، وعبدالرزاق بن همام، ثلاثتهم عنه عن عبدالله بن أبي لبيد أبي المغيرة عن المطلب بن عبدالله بن حنطب عن خلاد بن السائب عن زيد ابن خالد الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «جاءني جبريل، فقال: يا محمد، مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية؛ فإنها من شعار الحج»[5].

---

(١) (٢٧/١٠١-١٠٢) ورقمه: ١٦٥٦٨.

(٢) (٧/١٤٢) ورقمه: ٦٦٢٩.

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٨/٣٣)ت/١٣٩٩، والميزان (٥/٣٠٠) ت/٨٧٤٥.

(٤) انظر: طبقات المدلسين (ص/٤١) ت/٨٣.

(٥) الشعار، والشعارة-بالكسر-: واحد الشعائر. وشعائر الحج والعمرة: آثارهما، وعلاماتهما، وأعمالهما. والمقصود: أن التلبية من معالم هاتين العبادتين الجليلتين. واقتصر جبريل في =

هو من حديث وكيع عند ابن ماجه[١] – واللفظ له–، وابن أبي شيبة في المصنف[٢]، والإمام أحمد [٣]، وابن خزيمة[٤]، وابن حبان[٥] في صحيحيهما، والحاكم في المستدرك[٦]، كلهم من طرق عنه به... وصححه الحاكم، وذكره الضياء في المختارة[٧].

وهو من حديث محمد بن عبدالله الأسدي عند ابن سعد في الطبقات الكبرى[٨] عنه به، بنحوه. وهو من حديث عبدالرزاق عند البيهقي في السنن الكبرى[٩]، وفي الشعب[١٠] بسنده عنه به، بنحوه.

ورواه: قبيصة بن عقبة ومعاوية بن هشام، كلاهما عن الثوري به غير أنهما قالا: (خلاد بن السائب عن أبيه عن زيد بن خالد)... فأدخل والد خلاد ابن السائب بين خلاد وزيد في الوجه الأول عن الثوري. وروى حديث قبيصة:

= الحديث على ذكر الحج لأنه قاله عند إحرام النبي ﷺ بحجة الوداع.

وفي كون التلبية شعار الحج والعمرة دلالة على فضلهما، واهتمام الشارع بهما إذ جعل لهما ما يميزهما، ويدل عليهما. انظر: النهاية (باب: الشين مع العين) ٤٧٩/٢، وفيض القدير (١٢٨/١) رقم/٨٢.

(١) في الموضع المتقدم (٩٧٥/٢) ورقمه: ٢٩٢٣.

(٢) (٤٦٤/٤) ورقمه: ١١، ورواه من طريقه: الطبراني في الكبير (٢٢٩/٥) ورقمه: ٥١٧٠.

(٣) (١١/٣٦) ورقمه: ٢١٦٧٨.

(٤) (١٧٤/٤) ورقمه: ٢٦٢٨.

(٥) كما في: الإحسان (١١٢/٩) ورقمه: ٣٨٠٣.

(٦) (٤٥٠/١).

(٧) (٦٦/٤).

(٨) (١٧٨/٢).

(٩) (٤٢/٥).

(١٠) (٤٤٦/٣) ورقمه: ٤٠٢٠.

ابن سنجر في مسنده[1]، والطبراني في الكبير[2] عن حفص بن عمر الرقي، كلاهما عنه به. وروى حديث معاوية بن هشام: الطبراني في الكبير[3] عن الحسن ابن علي المعمري عن شعيب بن أيوب عنه به.

والوجه الأول من رواية الجماعة (وكيع، ومحمد بن عبدالله الأسدي، وعبدالرزاق) هو المعروف عن الثوري. وهذا الوجه فيه نكارة؛ لأن قبيصة بن عقبة قد ضعف ابن معين، والإمام أحمد، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم حديثه عن الثوري؛ لأنه سمع منه وهو صغير، ولكثرة غلطه عنه[4]. والرجل ثقة، ولكن ليس حديثه عن الثوري كحديث الجماعة عنه[5].

وتابعه معاوية بن هشام عند الطبراني، وهو: القصار، وقد ضُعّف[6]. وقال ابن حجر[7]: (صدوق له أوهام)اهـ. وفي الإسناد إليه: الحسن بن علي المعمري، وكان صدوقاً إلاّ أن له أحاديث غرائب، وشاذة[8]، ولم يتابعا على الحديث من هذا الوجه.

وأما حديث موسى بن عقبة عن عبدالله بن أبي لبيد أبي المغيرة، فاختلف

---

(١) كما في: التمهيد (١٧/٢٤٠).

(٢) (٥/٢٢٨) ورقمه: ٥١٦٨.

(٣) (٥/٢٢٨-٢٢٩) ورقمه: ٥١٦٩.

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٧/١٢٦) ت/٧٢٢، وتاريخ بغداد (١٢/٤٧٣) ت/٦٩٤٧، وتهذيب الكمال (٢٣/٤٨١) ت/٤٨٤٣، وشرح العلل (٢/٦٦٩).

(٥) انظر: هدي الساري (ص/٤٥٨)، والثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم للرفاعي (ص/٩٠).

(٦) انظر: التأريخ الدارمي عن ابن معين (ص/٦١) ت/٩٤، والكامل (٦/٤٠٧)، وتهذيب الكمال (٢٨/٢١٨) ت/٦٠٦٧، والميزان(٥/٢٦٣) ت/٨٦٣٤، والتهذيب(١٠/٢١٨).

(٧) التقريب (ص/٩٥٦) ت/٦٨١٩. وانظر: الطبقات لابن سعد (٦/٤٠٣)، والثقات لابن حبان (٩/١٦٦).

(٨) انظر: الكامل (٢/٣٣٧)، وتأريخ بغداد (٧/٣٧٠) ت/٣٨٩٢، والسير (٣/٥١٠).

فيه عنه، فرواه: وهيب بن خالد، ومحمد بن المثنى عن محمد بن الزبرقان، كلاهما عنه عن عبدالله بن لبيد به، كحديث الثوري عن ابن لبيد.

هو من حديث وهيب عند البخاري في التأريخ الكبير معلقاً[1]، والطبراني في معجمه الكبير[2].

وهو من حديث محمد بن المثنى عن محمد بن الزبرقان عند البزار[3] عن ابن المثنى به. ورواه: محمد بن بشار عن محمد بن الزبرقان عنه (أي: عن موسى ابن عقبة) عن المطلب بن عبدالله به، لم يذكر عبدالله بن لبيد في الإسناد، رواه: ابن خزيمة في صحيحه[4] عن ابن بشار به، كحديث الجماعة عن الثوري.

ورواه: زهير بن معاوية عن موسى بن عقبة عن أبي المغيرة (من بني زهرة) عن المطلب به، كحديث الجماعة عن الثوري. رواه: الطبراني في المعجم الكبير[5] بسنده عن زهير به.

والأشبه بالصواب في حديث موسى بن عقبة: عنه عن عبدالله بن أبي لبيد (وهو أبو المغيرة، المذكور في رواية زهير عن موسى) عن المطلب بن عبدالله به؛ لأنه جاء من رواية جماعة من الثقات عنه: وهيب بن خالد، وزهير بن معاوية، ومحمد بن المثنى عن محمد بن الزبرقان. ورواية ابن بشار عن محمد بن الزبرقان عن موسى عن المطلب بإسقاط عبدالله بن أبي لبيد رواية مرجوحة منقطعة؛ لأن موسى بن عقبة لم يسمع المطلب بن عبدالله، بينهما: عبدالله بن أبي لبيد. ولعل ابن الزبرقان وهم فيها؛ فإن في حفظه شيئاً[6]، والصواب في حديثه الرواية

---

(١) (٤/١٥٠).

(٢) (٥/٢٢٩) ورقمه: ٥١٧٢.

(٣) المسند (٩/٢٢٠-٢٢١) ورقمه: ٣٧٦٣.

(٤) (٤/١٧٤) ورقمه: ٢٦٢٩.

(٥) (٥/٢٢٩) ورقمه: ٥١٧١.

(٦) انظر ترجمته في: التأريخ لابن معين - رواية: الدوري - (٢/٥١٦)، والثقات لابن حبان =

الأولى عنه، رواية: ابن المثنى.

وأما حديث شعبة بن الحجاج عن عبدالله بن أبي لبيد فرواه: البيهقي في السنن الكبرى[1] بسنده عن أبي أحمد الزبيري (واسمه: محمد بن عبدالله) عنه عن عبدالله بن أبي لبيد به، كحديث الجماعة من أصحاب الثوري، وموسى بن عقبة عنهما عن ابن أبي لبيد، وأما حديث محمد بن إسحاق عن عبدالله بن أبي لبيد فاختلف فيه عنه – أيضاً –، فرواه: أبو تميلة يحيى بن واضح عنه عن عبدالله بن أبي لبيد عن المطلب بن عبدالله بن حنطب عن إبراهيم بن خلاد بن سويد عن أبيه قال: «جاء جبريل – عليه السلام – إلى النبي ﷺ، فقال: يا محمد، كن عجاجاً، ثجاجاً بالتلبية»... رواه: ابن أبي عاصم في الآحاد[2] عن يعقوب بن حميد، والطبراني في الكبير[3] عن أحمد بن عمرو الخلال المكي عن يعقوب – أيضاً – عن أبي تميلة به، غير أن ابن أبي عاصم قال: (إبراهيم بن خلاد بن سويد عن أبيه – إن شاء الله عز وجل – قال...). ويعقوب بن حميد هو: ابن كاسب، ضعفه غير واحد[4]، وقال الذهبي[5]: (كان من علماء الحديث، لكنه له مناكير، وغرائب)اهـ. ولا يصح لإبراهيم بن خلاد سماع من أبيه[6].

ورواه: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري عنه عن عبدالله بن أبي لبيد عن المطلب بن عبدالله عن إبراهيم بن خلاد بن سويد الخزرجي – أخي

= (٤٤١/٧)، والتقريب (ص/٨٤٥) ت/٥٩٢١.

(١) (٤٢/٥).

(٢) (١٨/٤) ورقمه: ١٩٦٣.

(٣) (١٤٤/٧) ورقمه: ٦٦٣٨.

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٢٠٦/٩) ت/٨٦١، والضعفاء للعقيلي (٤٤٦/٤-٤٤٧) ت/٢٠٧٥، وتهذيب الكمال (٣٢١/٣٢)، والتقريب (ص/١٠٨٨)ت/٧٨٦٩.

(٥) الميزان (١٢٥/٦) ت/٩٨١٠.

(٦) قاله الحافظ في الإصابة (٩٥/١) ت/٤٠٢.

بلحارث بن الخزرج – قال: أتى جبريل النبي ﷺ، فذكر مثل الحديث... ولم يذكر أبا إبراهيم بن خلاد في الإسناد. رواه: الطبراني في الكبير[١] – ومن طريقه: الضياء في المختارة[٢] – عن أحمد بن عمرو البزار عن عبيدالله بن سعد (هو: ابن إبراهيم بن سعد الزهري) عن عمه (وهو: يعقوب بن إبراهيم بن سعد ابن إبراهيم الزهري) عن أبيه به. قال الهيثمي[٣] – وقد أورد الحديث من هذا الوجه –: (رواه الطبراني في الكبير عن إبراهيم نفسه – كما تراه–، وجعل له ترجمة. ثم روى عنه عن أبيه – كما سيأتي–، ولعله سمعه من النبي ﷺ، ومن أبيه. وفيه ابن إسحاق، وهو ثقة لكنه مدلس[٤]) اهـ. ثم ذكره من حديث خلاد بن سويد عند الطبراني، وأعله بتدليس ابن إسحاق. وسيأتي الصواب في الحديث – إن شاء الله–. وحديث إبراهيم بن خلاد عن النبي ﷺ مرسل؛ لأن له رؤية، ولا يصح له سماع منه ﷺ، وبهذا أعل حديثه الحافظ ابن حجر[٥].

ورواه: حماد بن سلمة عنه عن عبدالله بن أبي لبيد عن المطلب بن عبدالله عن السائب بن خلاد: أن جبريل... فذكر مثل الحديث الأول، وفي آخره: (والعج: التلبية. والثجّ: نحر البدن). فجعله عن المطلب بن عبدالله عن السائب ابن خلاد، بدلاً من الوجهين المتقدمين. رواه: الإمام أحمد[٦]عن عفان (وهو: الصفار) عن حماد به. وأعله الهيثمي[٧] بتدليس ابن إسحاق. ومحمد بن إسحاق

(١) (١/٣٣٣) ورقمه: ٩٩٦.

(٢) (٤/٦٥-٦٦) ورقمه: ١٢٨٩.

(٣) مجمع الزوائد (٣/٢٢٤).

(٤) انظر: طبقات المدلسين (ص/٥١) ت/١٢٥.

(٥) الإصابة (١/٩٥) ت/٤٠٢. وعزا حديثه هذا – أيضاً – إلى البارودي من طريق إبراهيم بن سعد به.

(٦) (٢٧/٩٩-١٠٠) ورقمه: ١٦٥٦٦.

(٧) مجمع الزوائد (٣/٢٢٤).

مدلس — كما سلف—، ولم يصرح بالتحديث — في ما أعلم — من الطرق المتقدمة عنه. وأقوى الأسانيد عن ابن إسحاق: إسناد الإمام أحمد.

وأما حديث أسامة بن زيد عن عبدالله بن أبي لبيد فرواه: الإمام أحمد[1] عن روح (هو: ابن عبادة)، وابن خزيمة[2]، والحاكم في المستدرك[3] بسنديهما عن ابن وهب (هو: عبدالله المصري)، كلاهما عنه عن عبدالله بن أبي لبيد ومحمد ابن عبدالله بن عمرو بن عثمان— وهو للإمام أحمد من طريق ابن أبي لبيد وحده—، كلاهما عن المطلب بن عبدالله عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (أمرني جبريل برفع الصوت بالإهلال؛ فإنه من شعائر الحج)، وصححه الحاكم، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال — وقد عزاه للإمام أحمد —: (ورجاله ثقات) اهـ. وأسامة بن زيد الليثي ضعفه غير واحد من النقاد — كما تقدم—. ومحمد بن عبدالله — المذكور في الإسناد— هو الملقب بالديباج. والمطلب بن عبدالله حنطب الذي تدور عليه الأسانيد المتقدمة مدلس مكثر[4]، ولم يصرح بالتحديث إلاّ في حديثه عن أبي هريرة — رضي الله عنه—، ولكنّ الإسناد إليه لم يثبت.

وأشبه الأوجه عنه بالصواب: عبدالله بن أبي لبيد عنه عن خلاد بن السائب عن زيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ. قال الحافظ[5] — وقد ذكره —: (وهو المحفوظ) اهـ، وكان قد ذكره عقب ما رواه ابن إسحاق عن عبدالله بن أبي لبيد عن المطلب عن إبراهيم بن خلاد عن النبي ﷺ. وقال الحافظ في الإسناد الذي رجحه: (خلاد بن السائب عن خلاد بن سويد عن زيد بن خالد) اهـ، وهو وهم ترده جميع طرق الحديث عند من رواه من هذا الوجه، وما قال فيه أحد

(١) (١٤/٦٥) ورقمه: ٨٣١٤.

(٢) (٤/١٧٤) ورقمه: ٢٦٣٠.

(٣) (١/٤٥٠)، ورواه عنه: البيهقي في السنن الكبرى (٥/٤٢).

(٤) انظر: مجمع الزوائد (٣/١٠٠)، والتقريب (ص/٩٤٩) ت/٦٧٥٦.

(٥) الإصابة (١/٩٥) ت/٤٠٢.

من الرواة – في ما أعلم – ما قاله الحافظ. هكذا رواه سفيان الثوري، وموسى ابن عقبة – من بعض الطرق عنه–، وشعبة بن الحجاج، كلهم بأسانيد ثابتة عنه، لكن لها علة من حيث عدم تصريح المطلب بن عبدالله بالتحديث، وهو مدلس – وتقدّم هذا–. وعلمت أن محمد بن الزبرقان رواه– مرة– عن موسى بن عقبة عن المطلب بن عبدالله ولم يذكر عبدالله بن أبي لبيد، وعلمت أن ابن الزبرقان قد وهم فيه. كما علمت أن طريقي: محمد بن إسحاق – على الاختلاف عنه–، وأسامة بن زيد، كلاهما عن عبدالله بن أبي لبيد طريقان ضعيفان.

هذا المتقدم ما يتعلق باختلاف الروايات عن عبدالله بن أبي لبيد عن المطلب بن عبدالله بن حنطب... وعرفت أن الأشبه بالصواب عنه: عبدالله بن أبي لبيد عن المطلب بن عبدالله بن حنطب عن خلاد بن السائب الأنصاري عن زيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ، مع ضعف إسناده. ولكنه يرتقي إلى درجة: الحسن لغيره بحديث ابن عباس الآتي[1].

وقد عرّفتك في أول تخريج هذا الحديث أن الإمام مالك، وسفيان بن عيينة، وابن جريج رووه جميعاً عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبدالملك بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن خلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه عن النبي ﷺ وهذا هو الصحيح في الحديث عن خلاد بن السائب؛ لأنه جاء من طرق صحاح عن عبدالله بن أبي بكر. وسأل الترمذي[2] البخاري عن الحديث – وقد ذكره له من طريق موسى بن عقبة عن المطلب بن عبدالله عن خلاد بن السائب عن زيد بن خالد–، فقال: (الصحيح ما روى عبدالله بن أبي بكر عن عبدالملك بن أبي بكر عن خلاد بن السائب عن أبيه عن النبي ﷺ) اهـ. وقال الترمذي نفسه في الجامع– إثر حديث ابن عيينة–:

---

(١) برقم/٦.

(٢) العلل الكبير (الترتيب ١/٣٧٧).

(وروى بعضهم هذا الحديث عن خلاد بن السائب عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ، ولا يصح. والصحيح هو: خلاد بن السائب عن أبيه، وهو: خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد الأنصاري عن أبيه) اهـ. ولما ذكر الضياء المقدسي بعض طرق الحديث في بعض المواضع من المختارة[1] قال: (ولا يقاوم محمد بن إسحاق لحفظ سفيان الثوري. ولا أعلم هل يصح لإبراهيم بن خلاد صحبة أم لا؟ – والله أعلم) اهـ، وقد عرفت وضع إبراهيم المذكور – في ما مضى–. وقال ابن عبدالبر – وقد ذكر حديث الإمام مالك في التمهيد[2] –: (هذا حديث اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً، وأرجو أن تكون رواية مالك فيه أصح ذلك – إن شاء الله)اهـ. وقال البوصيري[3]: (وهو المحفوظ)اهـ. ثم ذكر الروايتين المتقدمتين عن سفيان الثوري فحسب، وما رجاه هو الصحيح – إن شاء الله – على ضوء ما سلف من دراسة أوجه الاختلاف، والعلل في هذا الحديث، وما رجحه أهل العلم فيه – وبالله التوفيق.

وهذا أولى من قول ابن حبان[4]: (سمع هذا الخبر خلاد بن السائب من أبيه، ومن زيد بن خالد الجهني، ولفظاهما مختلفان، وهما طريقان محفوظان) اهـ. ومن قول الحاكم[5] – وقد ذكر بعض أسانيد الحديث –: (هذه الأسانيد كلها صحيحة، وليس يعلل واحد منهما الآخر؛ فإن السلف – رضي الله عنهم – كان يجتمع عندهم الأسانيد لمتن واحد كما يجتمع عندنا الآن) اهـ.

٦– [٦] عن ابن عباس – رضي الله عنهما –: أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) (٤/٦٥-٦٧).

(٢) (١٧/٢٤٠).

(٣) مصباح الزجاجة (٣/١٨٩) رقم/١٣٠١.

(٤) كما في: الإحسان (٩/١١٢) إثر الحديث/٣٨٠٣.

(٥) المستدرك (١/٤٥٠).

«إِنَّ جِبْرِيْلَ أَتَانِي فَأَمَرَنِي أَنْ أُعْلِنَ[١] بِالتَّلْبِيَةِ».

رواه: الإمام أحمد[٢] عن عبدالصمد (يعني: ابن عبدالوارث) عن عبدالرحمن (قال: يعني ابن عبدالله بن دينار) عن أبي حازم (واسمه: سلمة بن دينار) عن جعفر بن عباس عن ابن عباس به... وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[٣]، وعزاه إلى الإمام أحمد، ثم قال: (وفيه: جعفر بن عباس[٤]، وهو من تابعي أهل المدينة. روى عنه أبو حازم سلمة بن دينار، ولم يجرحه أحد[٥]، وبقية رجاله رجال الصحيح) اهـ. وجعفر بن عباس هذا هو: جعفر بن تمام بن عباس ابن عبدالمطلب الهاشمي، نسبه البخاري في تأريخه الكبير[٦]، وساق له حديثه هذا بسنده عن عبدالصمد بن عبدالوارث به، مثله. ووثقه أبو زرعة الرازي[٧]، وابن حبان[٨]، وترجمه الحسيني في الإكمال[٩]، وابن حجر في التعجيل[١٠] عقب ترجمة جعفر بن تمام بن عباس باسم: (جعفر بن عباس) – كما وقع في المسند–، ولم يعرفاه. وإنما لم يعرفاه لأنه نسب إلى جده – والله سبحانه أعلم.

وعبدالرحمن بن عبدالله بن دينار هو: مولى ابن عمر، صدوق في نفسه،

---

(١) من الإعلان، أي: الجهر. عن السندي في حاشيته على مسند الإمام أحمد (٥/١٠٩).

(٢) (٥/١٠٨) ورقمه: ٢٩٥٠.

(٣) (٣/٢٢٤).

(٤) وقع في المطبوع من المجمع: (عباش)، وهو تصحيف.

(٥) ولم يترجمه الذهبي في الميزان – في ما أعلم–.

(٦) (٢/١٨٧) ت/٢١٤٤. وانظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/٣١٦)، وذيل الكاشف لأبي زرعة العراقي (ص/٦٢) ت/١٨٣، والتعجيل (ص/٥٠) ص/١٣٣.

(٧) كما في: الجرح (٢/٤٧٥) ت/١٩٣٤.

(٨) الثقات (٦/١٣٢).

(٩) (ص/٦٦) ت/١٠٤.

(١٠) (ص/٥٠) ت/١٣٤.

ضعيف في حديثه، لا يحتج بما انفرد به[1]؛ فالإسناد ضعيف لأجله. ولمتن الحديث شواهد مذكورة هنا، هو بها: حسن لغيره – والله أعلم.

٧– [٧] عن يحيى بن أبي كثير: أن جبريل أتى النبي ﷺ، فقال: «ارْفَعْ صَوْتَكَ بِالإِهْلاَلِ؛ فَإِنَّهُ شِعَارُ الحَجِّ».

رواه: ابن سعد[2] عن الهيثم بن خارجة عن يحيى بن حمزة عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير به... وهذا إسناد حسن إلى يحيى بن أبي كثير؛ لأن الهيثم ابن خارجة صدوق[3]. ويحيى بن أبي كثير هو: الطائي مولاهم اليمامي ثقة مشهور بالإرسال، وهو من أتباع التابعين[4]؛ فحديثه عن النبي ﷺ معضل. وتقدم عليه ما يغني عنه – وبالله التوفيق.

٨– [٨] عن أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – أن النبي ﷺ سئل: أي الحج أفضل؟ قال: «العَجُّ، والثَّجُّ».

هذا الحديث يرويه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك المدني عن الضحاك بن عثمان بن عبدالله الحزامي الكبير، واختلف فيه على ابن أبي فديك على عدة أوجه؛ فرواه: الترمذي[5]– وهذا حديثه– عن إسحاق بن منصور ومحمد بن رافع، وابن ماجه[6] عن إبراهيم بن المنذر الحزامي ويعقوب بن حميد، والدارمي في السنن[7]،

---

(١) انظر: التأريخ لابن معين– رواية: الدوري – (٢/٣٥٠)، والجرح (٥/٢٥٤) ت/١٢٠٤، والمجروحين (٢/٥١)، والميزان (٣/٢٨٦) ت/٤٩٠١، والتهذيب (٦/٢٠٦)، وتقريبه (ص/٥٨٥) ت/٣٩٣٨.

(٢) الطبقات الكبرى (٢/١٧٧-١٧٨).

(٣) كما في: التقريب (ص/١٠٣٠) ت/٧٤١٤.

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٣١/٥٠٤) ت/٦٩٠٧، والثقات لابن حبان (٧/٥٩١).

(٥) في (باب: ما جاء في فضل التلبية والنحر، من كتاب: الحج) ٣/١٨٩ ورقمه: ٨٢٧.

(٦) في: (كتاب: المناسك، باب: رفع الصوت بالتلبية) ٢/٩٧٥ ورقمه: ٢٩٢٤.

(٧) (٢/٤٩) ورقمه: ١٧٩٧.

والبزار في مسنده[1] كلاهما عن محمد بن العلاء، وأبو يعلى في مسنده[2] عن إبراهيم بن عرعرة، وابن خزيمة في صحيحه[3] بسنده عن محمد بن رافع، والفاكهي في أخبار مكة[4] عن يعقوب بن حميد – أيضاً –، والدارقطني في العلل[5] بسنده عن يحيى بن المغيرة، والحاكم في المستدرك[6] بسنده عن إبراهيم ابن حمزة، والبيهقي في الشعب[7] بسنده عن يعقوب بن محمد الزهري، وبسنده[8] عن يحيى بن المغيرة وعبيد بن شريك، وبيبسى في جزئها[9] بسندها عن يحيى بن المغيرة – وحده –، جميعاً عن ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن محمد بن المنكدر عن عبدالرحمن بن يربوع – وقال البيهقي: عبدالرحمن بن سعيد بن يربوع – عن أبي بكر به.. زاد الدارمي في آخر حديثه: (العج يعني: التلبية. والثج يعني: إهراق الدم) اهـ. قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) اهـ، ووافقه الذهبي في التلخيص[10].

ورواه: المروزي في مسند أبي بكر[11] عن محمد بن إسحاق البلخي عن

---

(١) (١/١٤٢) ورقمه: ٧١.

(٢) (١/١٠٨) ورقمه: ١١٧؛ ورواه عنه: المروزي في مسند أبي بكر (ص/١٥١-١٥٢) ورقمه: ١١٧.

(٣) (٤/١٧٥) ورقمه: ٢٦٣١.

(٤) (١/٤٢١-٤٢٢) ورقمه: ٩١٤.

(٥) (١/٢٧٩-٢٨٠).

(٦) (١/٤٥٠-٤٥١)، ورواه عنه: البيهقي في السنن الكبرى (٥/٤٢)، وقال: (كذا رواه جماعة عن ابن أبي فديك) اهـ.

(٧) (٥/٤٧٦) ورقمه: ٧٣٢٦.

(٨) المصدر نفسه (٣/٤٤٦) ورقمه: ٤٠٢٢.

(٩) (ص/٦١) ورقمه: ٧٥.

(١٠) (١/٤٥٠-٤٥١).

(١١) (ص/٦٤-٦٥) ورقمه: ٢٥.

ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن محمد بن المنكدر عن ابن عمر عن أبي بكر الصديق به، بمثله... فقال: (محمد بن المنكدر عن ابن عمر)، بدلاً من: (محمد بن المنكدر عن عبدالرحمن بن يربوع) !

ورواه: الخطيب البغدادي في الموضح[1] بسنده عن عبيد بن محمد الوراق عن يعقوب بن محمد عن ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن عبيدالله بن سعيد بن يربوع عن أبي بكر به، بمثله... فقال: (ابن أبي فديك عن الضحاك عن عبيدالله بن سعيد بن يربوع)، بدلاً مما ورد في الوجهين المتقدمين، ولم يذكر محمد ابن المنكدر.

ورواه: البيهقي في السنن الكبرى[2] بسنده عن أبي نعيم ضرار بن صرد، والضياء المقدسي في المختارة[3] بسنده عن الطبراني عن إبراهيم بن دحيم الدمشقي[4]، كلاهما عن ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع عن عبدالرحمن بن يربوع عن أبي بكر به، بمثله... قال البيهقي: (وكذلك رواه محمد بن عمرو السواق عن ابن أبي فديك) اهـ. فقال في الإسناد من هذا الوجه: (محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع عن عبدالرحمن بن يربوع)، بدلاً مما ورد في الأوجه الثلاثة المتقدمة.

ورواه: البزار[5] عن رزق الله بن موسى عن ابن أبي فديك عن الضحاك ابن عثمان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع – أو: عن عبدالرحمن بن يربوع – عن أبي بكر عن النبي ﷺ أنه سئل: ما بر الحج؟ قال:

---

(١) (١/٢٧).

(٢) (٥/٤٢).

(٣) (١/١٥٣-١٥٤) ورقمه: ٦٥.

(٤) وقع في المطبوع من المختارة: (إبراهيم، دحيم الدمشقي)، والصواب ما أثبته. ودحيم لقب، واسمه: عبدالرحمن.

(٥) المسند (١/١٤٤) ورقمه: ٧٢.

(العج، والثج). وعرفت في الوجه الأول كيف ساق البزار الإسناد من طريق ابن أبي فديك به... فقال: (محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع – أو: عن عبدالرحمن بن يربوع – عن أبي بكر)، شك فيه.

وهكذا رواه الواقدي عن الضحاك بن عثمان، وغيره، غير أنه قال: سعيد ابن عبدالرحمن بن يربوع – من غير شك–... روى حديثه: المروزي في مسند أبي بكر[1] بسنده عن محمد بن عمر (هو: الواقدي) عن الضحاك وسعيد بن عثمان، جميعاً عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع عن أبي بكر الصديق به، بمثله[2].

وللحديث وجه سادس عن محمد بن المنكدر، رواه: الخطيب في الموضح بسنده عن شعيب بن بكار[3]، ويعقوب بن محمد الزهري[4]، والبيهقي في الشعب[5] بسنده عن يعقوب بن محمد – وحده–، كلاهما عن محمد بن أبي شملة المدني (وفي الشعب: محمد بن أبي سلمة) عن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن عبدالرحمن بن سعيد بن يربوع عن جبلة بن الحويرث (وقال شعيب: جبير بن الحويرث. وقال يعقوب عند البيهقي: جبير بن الحارث) عن أبي بكر به، بلفظ: قلت: يا رسول الله، أي العمل أفضل. قال: (العجّ، والثجّ).

والأوجه الخمسة الأولى كلها تدور على الضحاك بن عثمان الحزامي،

---

(١) (ص/١٥١) ورقمه: ١١٦.

(٢) وأفاد الدارقطني في العلل (١/٢٨٠) أن الواقدي رواه عن ربيعة بن عثمان عن الضحاك ابن عثمان عن ابن المنكدر عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع عن أبي بكر... ولم أقف على هذا الطريق مسنداً – والله أعلم–.

(٣) (١/٢٨-٢٩).

(٤) (١/٢٧، ٢٨).

(٥) (٥/٤٧٦) ورقمه: ٧٣٢٦.

وهو مختلف فيه، فوثقه ابن سعد[1]، وابن معين[2]، والإمام أحمد[3]، وغيرهم[4]. وضعفه يحيى القطان[5]، وأبو زرعة[6]، وقال الذهبي[7]، وابن حجر[8]: (صدوق)، زاد ابن حجر: (يهم) اهـ. والرجل فيه شيء، وبخاصة في روايته لهذا الحديث؛ لأنه لم يضبط إسناده، وجاء عنه على عدة أوجه.

وأشبه الأوجه الخمسة عنه: الوجه الأول؛ لاتفاق الجماعة عليه عن ابن أبي فديك عنه عن محمد بن المنكدر عن عبدالرحمن بن يربوع عن أبي بكر الصديق. ومع ذلك فإنه وجه ضعيف الإسناد؛ فقد قال الترمذي عقبه: (حديث أبي بكر حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان. ومحمد بن المنكدر لم يسمع من عبدالرحمن بن يربوع...)، ثم ذكر رواية ضرار بن صرد، قال: (وروى أبو نعيم ضرار بن صرد هذا الحديث عن ابن أبي فديك عن الضحاك بن[9] عثمان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع عن أبيه عن أبي بكر عن النبي ﷺ وأخطأ فيه ضرار) اهـ، ثم نقل عن الإمام أحمد أن كل من رواه كرواية ضرار بن صرد فقد أخطأ، ثم نقل مثل ذلك في رواية ضرار ابن صرد، وغيره عن البخاري، وأنه قال في ذلك كله: (لا شيء) اهـ[10]. وقد

---

(١) الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة، ومن بعدهم) ص/٣٩٧-٣٩٨.

(٢) تأريخ الدارمي عن ابن معين (ص/١٣٥) ت/٤٤٢.

(٣) كما في: الجرح والتعديل (٤/٤٦٠) ت/٢٠٢٩.

(٤) انظر: الثقات لابن حبان (٦/٤٨٢)، وتأريخ الثقات للعجلي (ص/٢٣١) ت/٧٠٩.

(٥) كما في: المغني للذهبي (ص/٣١٢) ت/٢٩١١.

(٦) كما في: الجرح والتعديل (٤/٤٦٠) ت/٢٠٢٩.

(٧) من تكلم فيه وهو موثق (ص/١٠٢) ت/١٦٥.

(٨) التقريب (ص/٤٥٨) ت/٢٩٨٩.

(٩) وقع في المطبوع من الجامع: (عن)، وهو تحريف.

(١٠) وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٥/٤٢).

عرفت – أيضاً – حال الضحاك بن عثمان. وفي الوجه الثاني إليه: محمد بن إسحاق البلخي، وهو ضعيف لا يحتج به[١]. وفي الوجه الثالث إليه: يعقوب بن محمد (وهو: ابن عيسى الزهري) قال فيه أبو زرعة[٢]: (منكر الحديث)، وقال الحافظ في التقريب[٣]: (صدوق كثير الوهم، والراوية عن الضعفاء)اهـ. وقد جاء الحديث عنه بثلاثة أسانيد، أولها: عنه عن ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن عبيدالله بن سعيد بن يربوع عن أبي بكر – كما هنا–. والثاني: عنه عن ابن أبي فديك عن الضحاك عن ابن المنكدر عن عبدالرحمن بن يربوع عن أبي بكر، وهو أشبه الأوجه عنه؛ لأنه هكذا رواه الجماعة عن ابن أبي فديك. والأخير: عنه عن محمد بن أبي شملة عن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن عبدالرحمن بن يربوع عن جبلة بن الحويرث عن أبي بكر.

وفي الوجه الرابع عن الضحاك بن عثمان: محمد بن عمر الواقدي، وهو متروك الحديث، كذبه الإمام أحمد[٤]. وأحد شيخيه (وهو: سعيد بن عثمان) لم أعرفه.

وفي الوجه الخامس: رزق الله بن موسى – شيخ البزار–، وهو: الكلوذاني، البغدادي، ذكره العقيلي في الضعفاء[٥]، وقال:(في حديثه وهم)، وقال الخطيب البغدادي في تاريخه[٦]: (ثقة)، وذكره الذهبي في الديوان[٧]،

(١) انظر: تأريخ بغداد (١/٢٣٤) ت/٥٢.

(٢) الضعفاء (٢/٤٤٩، ٦٩١)ت/٧٨٨٨.

(٣) (ص/١٠٩٠)ت/٧٨٨٨.

(٤) انظر: التأريخ – رواية: الدوري – (٢/٥٣٢)، والتأريخ الكبير للبخاري (١/١٧٨)، والضعفاء الصغير له (ص/٢١٥) ت/٣٣٤، والضعفاء للعقيلي (٤/١٠٨).

(٥) (٢/٦٨)ت/٥١٢.

(٦) (٨/٤٣٧)ت/٤٥٤٤.

(٧) (ص/١٣٧)ت/١٤٠٩.

وقال: (ثقة، وهم ورفع حديثاً)، وقال ابن حجر في التقريب[1]: (صدوق يهم)اهـ. والصواب في حديثه أنه عن عبدالرحمن بن يربوع، بدلاً من: سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع. وهو ما رواه الجماعة، وطريق الواقدي بذكر سعيد بن عبدالرحمن – من غير شك – واهية.

وفي الوجه السادس عن محمد بن المنكدر: ابنه المنكدر، وهو لين الحديث[2]. حدث به عنه: محمد بن أبي شملة (أو: سلمة)، وهو الواقدي ليس غيره، كما قال الدارقطني[3]، والخطيب[4]، ثم قال الخطيب: (وكان له أخ يسمى شملة، فكُنّي يعقوب والد الواقدي به، ونسبه إليه في الرواية عنه تدليساً له) اهـ. وروى ابن عساكر في تاريخه[5] حديثاً غير هذا من طريق يعقوب بن محمد عن محمد بن أبي سلمة، وقال إنه الواقدي. ويعقوب هو راوي هذا الحديث عنه. وقال المزي في تهذيب الكمال[6]: (يقال إنه: الواقدي) اهـ، والواقدي قد عرفت حاله – آنفاً–. وعلمت أن يعقوب روى الحديث على أكثر من وجه، وتقدم بيانها، وأنه ضعيف الحديث. تابعه في رواية هذا الوجه: شعيب بن بكار، وهو ضعيف مثله[7].

وتقدّم في طرق الحديث أن محمد بن المنكدر ساق الحديث من ستة أوجه عن النبي ﷺ، أولها: عنه عن عبدالرحمن بن يربوع عن أبي بكر به... وابن المنكدر لم يسمع عبدالرحمن بن يربوع– كما سلف نقله عن الترمذي، وغيره–.

---

(١) (ص/٣٢٥)ت/١٩٤٤.

(٢) قاله الحافظ في التقريب (ص/٩٧٤) ت/٦٩٦٤.

(٣) العلل (١/٢٨١).

(٤) الموضح (١/٢٧، وما بعدها).

(٥) (١٦/٦٧-٦٨).

(٦) (٣٢/٣٦٨).

(٧) انظر ترجمته في: لسان الميزان (٣/١٤٦) ت/٥٢٢.

والثاني: عنه عن ابن عمر عن أبي بكر به... تفرد به محمد بن إسحاق البلخي بإسناده عن ابن المنكدر به. وعلمت أن البلخي ضعيف، لا يحتج به. والثالث: عنه عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع عن أبيه عن أبي بكر به... وهو خطأ – كما نصّ عليه الإمام أحمد، والبخاري–. والرابع: عنه عن سعيد بن عبدالرحمن ابن يربوع عن أبي بكر به... وفيه الواقدي، وقدمت أنه متروك الحديث. والخامس: عنه عن عبدالرحمن بن سعيد بن يربوع عن جبير بن الحارث عن أبي بكر به... وفيه محمد بن أبي شملة، وهو الواقدي – كما تقدّم–، وعرفت حاله. والأخير: عنه عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع – أو عن عبدالرحمن بن يربوع – عن أبي بكر... وفيه رزق الله بن موسى، وهو ضعيف الحديث – كما سلف–، وساق الحديث بلفظ مخالف للفظ الجماعة؛ لأن الجماعة رووه بلفظ: (ما أفضل الحج)؟ ورواه بلفظ: (ما بر الحج)؟

وعبدالرحمن بن يربوع هو: عبدالرحمن بن سعيد بن يربوع – كما ورد في بعض طرق الحديث–، وهو مخزومي، ذكره جماعة في الصحابة، والصواب أنه تابعي ثقة[1]. ولم يدفع أحد سماعه من أبي بكر الصديق. وقد رواه الواقدي من طريقه عن جبلة بن الحويرث عن أبي بكر، والواقدي متروك الحديث.

ومن سماه: عبيدالله بن سعيد بن يربوع – في أحد أوجه الحديث من طريق يعقوب بن محمد الزهري – فقد حرفه، وأخطأ. ويعقوب بن محمد عرفت أنه ضعيف الحديث.

وسعيد بن عبدالرحمن بن يربوع – الراوي عن أبيه في بعض الأوجه – لم أقف على ترجمة له، لكن تقدّم عن الإمام أحمد، والبخاري أن هذا الوجه خطأ.

---

(١) انظر: العلل للدارقطني (١/٢٨١)، وأسد الغابة (٣/٣٥٠) ت/٣٣١٦، وتهذيب الكمال (١٧/١٤٧) ت/٣٨٣٥، وَ (١٧/٤٨٠) ت/٣٩٩٠، والإصابة (٢/٤٢٤) ت/٥٢١٥، ٥٢١٦، والتقريب (ص/٥٨٠) ت/٣٩٠٥، وَ (ص/٦٠٤) ت/٤٠٦٦/٣.

وخلاصة القول: أن أشبه طرق الحديث: الضحاك عن ابن المنكدر عن عبدالرحمن بن يربوع عن أبي بكر... وهو الذي مال إليه الدارقطني[1]، وهذا طريق ضعيف؛ لضعف الضحاك، وللانقطاع بين ابن المنكدر وعبدالرحمن. والحديث صححه: ابن خزيمة، والحاكم – ووافقه الذهبي –، والضياء المقدسي، والألباني[2]. والصواب فيه ما قدمته.

وللمتن شاهد سيأتي عقبه – من حديث ابن مسعود – رضي الله عنه – هو به: حسن لغيره – والله تعالى هو ولي السداد والتوفيق –.

٩– [٩] عن عبدالله بن مسعود – رضي الله عنه – عن النبي ﷺ قال: «أَفْضَلُ الحَجِّ: العَجُّ، وَالثَّجُّ. فَأَمَّا العَجُّ فَالتَّلْبِيَةُ. وَأَمَّا الثَّجُّ فَنَحْرُ الدِّمَاءِ».

هذا الحديث رواه الإمام أبو حنيفة، واختلف عنه... فرواه: أبو يوسف في الآثار[3]، وابن أبي شيبة في مسنده[4] – واللفظ له –، وأبو يعلى في مسنده[5] عن أبي هشام الرفاعي، كلاهما عن أبي أسامة، كلاهما (أبو يوسف، وأبو أسامة) عنه[6] عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبدالله بن مسعود به... وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[7]، وقال – وقد عزاه إلى أبي يعلى –: (وفيه رجل ضعيف) اهـ، وعلق حبيب الرحمن الأعظمي[8] على قوله قائلاً: (هو: أبو

---

(١) العلل (١/٢٧٩-٢٨١).

(٢) صحيح سنن الترمذي (١/٢٤٩) رقم/٦٦١، وصحيح سنن ابن ماجه (٢/١٥٦) رقم/٢٣٦٦.

(٣) (ص/٩٥) ورقمه: ٤٥٩.

(٤) (١/٢٢٤) ورقمه: ٣٣٠.

(٥) (٩/١٩) ورقمه: ٥٠٨٦.

(٦) والحديث في مسنده (ص/٢١٣).

(٧) (٣/٢٢٤).

(٨) حاشية المطالب العالية (١/٣٥٥) رقم الحاشية/١٢٠٠.

حنيفة[١]) اهـ، وأبو حنيفة مع إمامته وجلالته في الفقه والدين ليس له كبير اهتمام بالرواية وضبطها، فضعفه جماعة من النقاد[٢]. وفي الإسناد – أيضاً –: أبو هشام الرفاعي – واسمه: محمد بن يزيد–، وهو ضعيف كذلك[٣].

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة[٤]: (قرأت بخط مغلطاي قال: أخرج ابن أبي العوام في مناقب أبي حنيفة من طريق أبي أسامة عنه عن رشدين[٥] عن طارق بن شهاب عن عبدالله بن شعيب عن النبي ﷺ قال: " أفضل الأعمال: العج، والثج ") اهـ. فقال: (عن رشدين)، بدلاً من: (قيس بن مسلم)، وسمى صحابي الحديث: (عبدالله بن شعيب)، بدلاً من: (عبدالله بن مسعود).

ولأجل هذه الرواية عقد الحافظ في الموضع المتقدم من الإصابة ترجمة جديدة لعبدالله بن شعيب، وعده في الصحابة، ورمز له بالحرف (ز) دلالة على أنه اسم زائد على ما في تجريد الذهبي، وأصله أسد الغابة[٦]. والذي أرى أن اسم الصحابي قد تحرف على الحافظ ابن حجر – رحمه الله – وهو العالم المحقق، وقبله مغلطاي، وصوابه: (عبدالله بن مسعود)، كما جاء في مسندي ابن أبي شيبة، وأبي يعلى. والحديث قد أورداه جميعاً في مسند ابن مسعود. ولا يُعرف ابن شعيب في الصحابة. ولو استحضر الحافظ الحديث من المسندين المذكورين لما عقد لابن شعيب ترجمة زائدة في الإصابة – والله أعلم.

---

(١) تحرف في المطبوع إلى: (أبو حبيبة) !

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٦/٣٦٨-٣٦٩)، و(٧/٣٢٢)، والتأريخ الكبير للبخاري (٨/٨١) ت/٢٢٥٣، والكنى لمسلم (١/٢٧٦)ت/٩٦٣، والضعفاء للنسائي (ص/٢٤٠) ت/٥٨٦، والديوان (ص/٤١١) ت/٤٣٨٩، والتقريب (ص/١٠٠٤) ت/٧٢٠٣.

(٣) انظر: تأريخ بغداد (٣/٣٧٥) ت/١٤٩٠، وتهذيب الكمال (٢٧/٢٤) ت/٥٧٠٣.

(٤) (٢/٣٢٤) ت/٤٧٤٨.

(٥) بكسر الراء، وسكون المعجمة. عن الحافظ في التقريب (ص/٣٢٦) ت/١٩٥٣.

(٦) انظر: الإصابة (١/٣، ١٢).

وعوداً إلى حديث ابن أبي العوام، فإن فيه: أبا حنيفة، وعلمت حاله في الرواية، على الاختلاف في سياق الإسناد عنه. ورشدين متحرف عن قيس بن مسلم، ولا أعلم أن أبا حنيفة يروي عن رشدين بن كريب المدني (وهما في طبقة واحدة)[1]. أو عن رشدين بن سعد (وهو متأخر عنه قليلاً)[2].

والخلاصة: أن إسناد الحديث من هذا الوجه ضعيف. ولعل أبا حنيفة له فيه إسنادان عن طارق بن شهاب. وتقدم لحديثه شاهد من حديث أبي بكر – رضي الله عنه – هو به: حسن لغيره – والله سبحانه أعلم.

١٠– [١٠] عن ابن عمر – رضي الله عنهما –: «أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: من الحاج؟ قال: الشَّعِثُ[3]، التَّفِلُ[4]. قال: فأي الحج أفضل؟ قال: العَجُّ، والثَّجُّ». هذا الحديث من هذا الوجه انفرد بروايته – في ما أعلم –: إبراهيم بن يزيد الخوزي عن محمد بن عباد بن جعفر المخزومي عن ابن عمر به.

رواه: الترمذي[5] بسنده عن عبدالرزاق، وابن ماجه[6] بسنده عن وكيع، والإمام الشافعي[7] عن سعيد بن سالم، وابن أبي شيبة[8] عن وكيع – أيضاً –،

---

(١) انظر: التقريب (ص/٣٢٧) ت/١٩٥٤، و(ص/١٠٠٤) ت/٧٢٠٣.

(٢) انظر: مسند أبي حنيفة (١/٢٠٦)، والتقريب (ص/٣٢٦) ت/١٩٥٣.

(٣) من الشَّعث، وهو: تغير لون الرأس، وتلبده لعدم الادهان. انظر: المجموع المغيث (ومن باب: الشين مع العين) ٢/٢٠٢، وفيض القدير (٢/٣٥٤) رقم/١٨٤٠.

(٤) الذي قد ترك استعمال الطيب. من التَّفَل، وهي: الريح الكريهة. عن ابن الأثير في النهاية (باب: التاء مع الفاء) ١/١٩١.

(٥) في (باب: ومن سورة آل عمران، من كتاب: التفسير) ٥/٢٠٩–٢١٠ ورقمه: ٢٩٩٨.

(٦) في (كتاب: المناسك، باب: ما يوجب الحج) ٢/٩٦٧ ورقمه: ٢٨٩٦.

(٧) الأم (٢/١١٦)، والمسند (ص/١٠٩). ورواه من طريقه: البيهقي في السنن الكبرى (٤/٣٣٠).

(٨) المصنف (٤/٤٦٤) ورقمه: ١٢، و(٤/٥٣٥) ورقمه: ٢.

وابن عدي[١] بسنده عن عيسى بن يونس، والطبراني[٢]، والدارقطني[٣]، والبيهقي[٤] بسنديهما عن سفيان، جميعاً عن إبراهيم بن يزيد به... واللفظ حديث الترمذي، وقال: (هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي، وقد تكلم بعض أهل الحديث في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه) اهـ. وزاد ابن ماجه في أوله: أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما يوجب الحج؟ قال: (الزاد، والراحلة). وفي آخره أن وكيعاً قال: (يعني بالعج: العجيج بالتلبية. والثج: نحر البدن) اهـ. وليس لابن أبي شيبة في الموضع الأول سوى قوله: (أفضل الحج: العج، والثج).

وإبراهيم بن يزيد الخوزي متروك الحديث[٥]، ضعّف حديثه هذا: ابن عبدالبر[٦]، والسيوطي[٧]، والمناوي[٨]. وهو حديث ضعيف جداً من هذا الوجه، وبهذا حكم عليه الألباني[٩]. وذهل المنذري[١٠] عن علته، فقال: (رواه ابن ماجه بإسناد حسن) اهـ ! وتقدم عليه من حديثي أبي بكر وابن مسعود – رضي الله عنهما – ما يغني عنه.

---

(١) الكامل (١/٢٢٦-٢٢٧). ورواه من طريقه: البيهقي في السنن الكبرى (٥/٥٨).

(٢) المعجم الأوسط (٦/٢٠) ورقمه: ٥٠٣٧.

(٣) السنن (٢/٢١٧).

(٤) السنن الكبرى (٥/٥٨)، والشعب (٣/٤٢٨) ورقمه: ٣٩٧٤.

(٥) انظر: الضعفاء لابن الجوزي (١/٦٠) ت/١٣٦، والديوان (ص/٢٢) ت/٢٧٣، والتقريب (ص/١١٨) ت/٢٧٤.

(٦) التمهيد (٩/١٢٥-١٢٦).

(٧) الجامع الصغير (١/١٨٧-١٨٨) ورقمه: ١٢٤٨.

(٨) فيض القدير (٢/٤١) ورقمه: ١٢٤٨.

(٩) ضعيف سنن الترمذي (ص/٣٦٢-٣٦٣) رقم/٥٧٦، وضعيف سنن ابن ماجه (ص/٢٣٢) رقم/٦٣١.

(١٠) الترغيب والترهيب (٢/١٨٦) رقم/١١.

١١– [١١] عن جابر بن عبدالله – رضي الله عنهما – عن النبي ﷺ قال: «ثَلاَثَةُ أَصْوَات يُبَاهِي اللهُ – عَزَّ وَجَلَّ – بِهَا المَلاَئِكَةَ: الأَذَانُ، وَالتَّكْبِيْرُ فِي سَبِيْلِ اللهِ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ».

هذا الحديث رواه: أبو القاسم بن الوزير في الأمالي[١]، والديلمي في الفردوس[٢]، والحافظ ابن حجر في المسلسلات[٣] من طريق معاوية بن عمرو عن رشدين عن قرة عن أبي الزبير عن جابر به... قال الحافظ: (حديث غريب)اهـ. وأورده العيني[٤] عن سعيد بن منصور في سننه[٥] بسنده عن أبي الزبير عن جابر به، ثم قال: (قال المحب الطبري: غريب من حديث أبي الزبير عن جابر) اهـ.

وأورده عن الثلاثة الأولين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة[٦]، وأعله بتدليس أبي الزبير[٧]، وبضعف قرة بن عبدالرحمن[٨]، ورشدين بن سعد[٩].

---

(١) [٢/١٤]، كما في: سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (٤٤٠/٧) رقم/٣٤٣٤.

(٢) (٦٤/٢)، كما في: المصدر نفسه. ولم أقف عليه بهذا اللفظ في مظانه من نسختي من الفردوس.

(٣) [٢/١١١]، كما في: المصدر نفسه.

(٤) عمدة القاري (١٧١/٩).

(٥) والحديث لم أره في المقدار المطبوع منه – والله أعلم–.

(٦) (٥٣٨/١) ورقمه: ٣٤٩٢. واورده – أيضاً – في: ضعيف الجامع (ص/٣٨٠) ورقمه: ٢٥٧٤.

(٧) واسمه: محمد بن مسلم المكي. انظر ترجمته في: طبقات المدلسين (ص/٤٥) ت/١٠١.

(٨) انظر ترجمته في: الضعفاء للعقيلي (٤٨٥/٣) ت/١٥٤٤، والميزان (٣٠٨/٤) ت/٦٨٨٦، والتقريب (ص/٨٠٠–٨٠١) ت/٥٥٧٦.

(٩) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١٩١/٩) ت/١٩١١، والتقريب (ص/٣٢٦) ت/١٩٥٣.

وأورده السيوطي في الجامع الصغير[1]، وعزاه إلى ابن النجار في تأريخه[2]، والديلمي في الفردوس، وأشار إلى أنه حديث ضعيف. وأبان المناوي في شرحه للجامع الصغير[3] علل الحديث، فقال: (فيه: معاوية بن عمرو البصري، قال الذهبي في الضعفاء[4]: "واه". ورشدين بن سعد، قال أبو زرعة[5]، والدارقطني[6]: " ضعيف". وقرة بن عبدالرحمن، قال أحمد[7]: " منكر الحديث جداً ". ومن ثم قال ابن حجر – رحمه الله –: " حديث غريب ضعيف ") اهـ.

وتعقبه الألباني[8] بأن معاوية بن عمرو هو: أبو عمرو البغدادي، وهو ثقة من رجال الستة[9]. وليس هو البصري الذي ذكره الذهبي في الضعفاء؛ لأن البصري متأخر الطبقة يروي عن سفيان بن عيينة المتوفى سنة/ ١٩٨هـ. ولم يذكروا له رواية عن رشدين بن سعد.

والخلاصة: أن سند الحديث ضعيف؛ للعلل الثلاث التي ذكرها الألباني. ولم يتابع رواته – في ما أعلم – على متنه؛ فهو: منكر.

---

(١) (١/٥٣٨) ورقمه: ٣٤٩٢.

(٢) ولم أقف عليه في المقدار المطبوع منه.

(٣) فيض القدير (٣/٤١٥) ورقمه: ٣٤٩٢.

(٤) المغني (٢/٦٦٦) ت/٦٣٢٢، وانظر: الديوان (ص/٣٩١) ت/٤١٧٢.

(٥) كما في: الجرح والتعديل (٣/٥١٣) ت/٢٣٢٠.

(٦) الضعفاء (ص/٢٠٩) ت/٢٢٠.

(٧) كما في: الجرح (٧/١٣٢) ت/٧٥١.

(٨) في الموضع المتقدم من سلسلة الأحاديث الضعيفة.

(٩) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٨/٢٠٧) ت/٦٠٦٤.

المبحث الثاني: ما ورد في أن الملبي يلبي بتلبيته ما بين يديه، وما عن يمينه، وما عن شماله حتى تنقطع الأرض

١٢- [١] عن سهل بن سعد- رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُلَبِّي إِلاَّ لَبَّى مَنْ عَنْ يَمِيْنِه، أَوْ عَنْ شِمَالِه مِنْ حَجَرٍ، أَوْ شَجَرٍ، أَوْ مَدَرٍ حَتَّى تَنْقَطِعَ الأَرْضُ مِنْ هَاهُنَا، وَهَاهُنَا».

هذا الحديث انفرد بروايته- في ما أعلم- عمارة بن غَزِيّة[١] الأنصاري المدني عن أبي حازم سلمة بن دينار الأعرج عن سهل بن سعد. ورواه عن عمارة بن غزية: إسماعيل بن عياش الحمصي، وعبيدة بن حميد الحذاء، ومعاوية بن صالح.

فأما حديث إسماعيل بن عياش عنه فرواه: الترمذي[٢] عن هناد (يعني: ابن السري) - وهذا حديثه-، وابن ماجه[٣] عن هشام بن عمار، والطبراني في الكبير[٤] بسنديه عن يحيى الحماني وعاصم بن علي، وأبو نعيم في الحلية[٥] بسنده عن سريج بن النعمان، والبيهقي في الشعب[٦] بسنده عن الهيثم بن خارجة، جميعاً عنه به... ولابن ماجه في لفظه: (ما من ملب يلبي إلاّ لبّى ما عن يمينه وشماله...)، ثم بمثله. وهذا إسناد له علة، وهي: أن إسماعيل بن عياش

---

(١) بفتح المعجمة، وكسر الزاي، بعدها تحتانية ثقيلة. قاله ابن حجر في التقريب (ص/٧١٣) ت/٤٨٩٢.

(٢) في (باب: ما جاء في التلبية والنحر، من كتاب: الحج) ٣/١٨٩ ورقمه: ٨٢٨.

(٣) في: (كتاب: المناسك، باب: التلبية) ٢/٩٧٤-٩٧٥ ورقمه: ٢٩٢١.

(٤) (٦/١٣٠) ورقمه: ٥٧٤٠، بنحوه.

(٥) (٣/٢٥١)، بنحوه.

(٦) (٣/٤٤٦) ورقمه: ٤٠٢١، وساقه في هذا الموضع بسنده - أيضاً - عن يحيى الحماني (كما عند الطبراني)، والحماني مذكور بسرقة الحديث - كما تقدم-، ولكن الحديث وارد من غير طريقه، له طرق كثيرة عن إسماعيل بن عياش، وعن غيره.

يضعفه أهل العلم بالحديث إذا روى عن غير أهل بلده (وهو حمصي، كما سلف)، وحديثه هذا عن رجل من أهل المدينة (وهو: عمارة بن غزية). وإسماعيل مدلس– أيضاً–[١]، لكنه صرح بالتحديث من شيخه عند ابن ماجه. فالإسناد: ضعيف؛ لضعف إسماعيل في الرواية الموصوفة– والله أعلم.

هذا، وزاد الطبراني في روايته في آخر الحديث: (إن أهل الدرجات العلى ليترآءهم من أسفل منهم كما يرى الكوكب في السماء)... وهو كان قد ساق الحديث من طريقين عن إسماعيل بن عياش: طريق يحيى الحماني، وهو متهم بسرقة الحديث[٢]. وطريق عاصم بن علي، وهو: ابن عاصم الواسطي، قال أبو حاتم[٣]، وابن حجر[٤]: (صدوق)، زاد ابن حجر: (ربما وهم)اهـ.

وهذه الزيادة لم تأت في الحديث إلاّ بهذا الإسناد، ولم يبين الطبراني من الذي زادها؛ لأنه لم يبين اللفظ لمن هو.

وروى البخاري[٥]، ومسلم[٦] الزيادة من حديث صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – أن رسول الله ﷺ قال: (إن أهل الجنة ليتراءون أهل الغرف من فوقهم، كما تتراءون الكوكب الدري الغابر في الأفق من المشرق، أو المغرب؛ لتفاضل ما بينهم). قالوا: يا رسول الله! تلك منازل الأنبياء، لا يبلغها غيرهم. قال: (بلى، والذي نفسي بيده رجال

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٧٣)، وتهذيب الكمال (٣/١٦٣) ت/٤٧٢، وطبقات المدلسين (ص/٣٧) ت/٦٨.

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٩/١٦٨) ت/٦٩٥؛ والتقريب (ص/١٠٦٠) ت/٧٦٤١.

(٣) كما في: الجرح والتعديل (٦/٣٤٨) ت/١٩٢٠.

(٤) التقريب (ص/٤٧٢) ت/٣٠٨٤.

(٥) في (كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأهلها) ٦/٣٦٨ ورقمه: ٣٢٥٦.

(٦) في (كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: تراثي أهل الجنة في الغرف) ٥/٢١٧٧ ورقمه: ٢٨٣١.

آمنوا بالله، وصدقوا المرسلين)، وهذا لفظ مسلم.

وأما حديث عبيدة الحذاء عنه فرواه: الترمذي[1] – أيضاً – عن الحسن ابن محمد الزعفراني وعبدالرحمن بن الأسود البصري، وابن خزيمة في صحيحه[2]، والفاكهي في أخبار مكة[3] عن الزعفراني – وحده–، والحاكم في المستدرك[4] بسنده عن عثمان بن أبي شيبة، جميعاً عن عبيدة به... ولم يسق الترمذي لفظه، وذكر أنه بنحو حديث إسماعيل بن عياش – المتقدم–. وللفاكهي: (ما لبى ملب إلا لبى ما عن يمينه وشماله، من حجر، أو شجر...)، ثم بمثله. وللحاكم: (ما من مؤمن يلبي إلا لبى ما عن يمينه، وعن شماله من شجر، وحجر حتى تنقطع الأرض من هاهنا، وهاهنا عن يمينه، وعن شماله)، ثم قال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه) اهـ، ووافقه الذهبي في التلخيص[5]. وليس الأمر كما ذهبا إليه؛ لأن عمارة بن غزية روى له البخاري تعليقاً[6]. وعبيدة الحذاء انفرد البخاري بالرواية له[7]. والإسناد حسن فحسب؛ لأن عبيدة الحذاء[8]، وعمارة ابن غزية[9] لا بأس بهما. والأول منهما ربما أخطأ، لكنه متابع على رواية هذا

---

(١) (٣/١٩٠).

(٢) (٤/١٧٦) ورقمه: ٢٦٣٤.

(٣) (١/٤١٤) ورقمه: ٨٩٥.

(٤) (١/٤٥١)، ورواه عنه: البيهقي في السنن الكبرى (٥/٤٣).

(٥) (١/٤٥١).

(٦) انظر ما رمز له به الحافظ في التقريب (ص/٧١٣) ت/٤٨٩٢.

(٧) انظر ما رمز له به الحافظ في التقريب (ص/٦٥٤) ت/٤٤٤٠.

(٨) انظر: تأريخ الدارمي عن ابن معين (ص/١٥٥) ت/٥٤٢، وتهذيب الكمال (١٩/٢٥٧) ت/٣٧٥٢، والتقريب (ص/٦٥٤)ت/٤٤٤٠.

(٩) انظر: الجرح والتعديل (٦/٣٦٨) ت/٢٠٣٠، وتهذيب الكمال (٢١/٢٥٨) ت/٤١٩٥، والكاشف (٢/٥٤) ت/٤٠١٨.

الحديث من هذا الوجه، تابعه: إسماعيل بن عياش الحمصي–كما سلف.

وأما حديث معاوية بن صالح عنه فرواه: الطبراني في الكبير[١]، وفي مسند الشاميين[٢] عن أحمد بن رشدين المصري عن إبراهيم بن المنذر عن ابن وهب (هو: عبدالله) عنه به، بنحوه، مختصراً، ليس فيه قوله: (حتى تنقطع الأرض...)الخ. وأحمد ابن رشدين هو: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري، كذبه جماعة[٣].

والخلاصة: أن الحديث جاء من ثلاثة أسانيد عن عمارة بن غزية المدني؛ إسناد إسماعيل بن عياش، وهو إسناد حسن لغيره. وإسناد عبيدة الحذاء، وهو إسناد حسن. وإسناد معاوية بن صالح، وهو إسناد واه، لسنا بحاجة إليه.

والحديث صححه: ابن خزيمة، والحاكم – ووافقه الذهبي–، والألباني. والصحيح أنه حديث حسن – كما مضى–، ذكره السيوطي في الجامع الصغير[٤]، وعزاه إلى الترمذي، وابن ماجه، والحاكم، ورمز لحسنه.

١٣– [٢] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: إن النبي ﷺ قال: «الحُجَّاجُ، وَالعُمَّارُ وَفْدُ الله – عَزَّوَجَلَّ – إنْ سَأَلُوا أُعْطُوا، وَإنْ دَعُوا أُجِيبُوا، وَإنْ أَنْفَقُوا أُخْلِفَ لَهُمْ. وَالَّذي نَفْسُ أَبِي القَاسِمِ ﷺ بِيَدِه مَا أَهَلَّ مُهِلٌّ[٥]، وَلاَ كَبَّرَ مُكَبِّرٌ عَلَى شَرَفٍ مِنَ الأَشْرَافِ إلاَّ أَهَلَّ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَهَلَّلَ بِتَهْلِيلِه، وَتَكْبِيرِه حَتَّى يَنْقَطِعَ مُنْقَطِعُ التُّرَابِ».

هذا الحديث رواه: الفاكهي[٦] – واللفظ له – عن أبي مروان العثماني (واسمه: محمد بن عثمان) عن عبدالعزيز بن محمد (هو: الدراوردي)، ورواه: ابن

(١) (٦/١٣٠) ورقمه: ٥٧٤١.

(٢) (٣/٢٠٢-٢٠٣) ورقمه: ٢٠٨٥.

(٣) انظر: الكامل (١/١٩٨)، وميزان الاعتدال (١/١٢٣) ت/٥٣٨.

(٤) (١/٥٢٥) ورقمه: ٨١٠٧.

(٥) أي: رفع صوته بالتلبية. انظر: النهاية (باب: الهاء مع اللام) ٥/٢٧١.

(٦) أخبار مكة (١/٤١٥-٤١٦) ورقمه: ٨٩٨.

عدي[1] بسنده عن عباد بن يعقوب عن يحيى بن يعلى، ورواه: تمام[2] بسنده عن إبراهيم بن منقذ العصفري عن عبدالله بن وهب، ورواه: البيهقي[3] بسنده عن محمد بن منده عن بكر بن بكار (وهو: القيسي)، أربعتهم عن محمد بن أبي حميد عن عمرو بن شعيب به... وفرّق ابن عدي اللفظ في حديثين بالإسناد نفسه. وقال البيهقي: (تابعه يونس بن بكير[4] عن محمد بن أبي حميد في أول الخبر) اهـ. وابن عدي ساق الحديث في ترجمة محمد بن أبي حميد الزهري المديني، وقال[5]: (ومحمد بن أبي حميد الزهري هذا يشير يحيى بن معين إلى أنه غير محمد بن أبي حميد الذي يلقب: حماد بن أبي حميد، وذكر أن أبا بكر بن عياش روى عنه. وذكرت هذين الحديثين ليحيى بن يعلى عن محمد بن أبي حميد. ويحيى بن يعلى كوفي مثل أبي بكر بن عياش. فإن كان هذا غير حماد بن أبي حميد فحماد بن أبي حميد أشهر من هذا. وهذا شبه المجهول. وإن كان غيره فما أقربه، وأقرب رواياته من روايات حميد بن أبي حميد – والله أعلم)اهـ، وكان نقل بإسناده[6] عن ابن معين قال: (محمد بن أبي حميد الزهري، مديني، روى عنه أبو بكر بن عياش: منكر الحديث، ليس حديثه بشيء)اهـ. وحماد بن أبي حميد هو: الأنصاري، أبو إبراهيم المدني منكر الحديث، وهاه جماعة[7].

وقد فرق ابن معين في الرواية الماضية بين حماد بن أبي حميد، ومحمد بن أبي

---

(١) الكامل (٦/١٩٧).

(٢) الفوائد (٢/٢٣٠) ورقمه: ١٥٩٥.

(٣) الشعب (٣/٤٧٥) ورقمه: ٤١٠٤.

(٤) ورواية يونس هذه لم أقف عليها بعد.

(٥) (٦/١٩٨).

(٦) (٦/١٩٧).

(٧) انظر: الموضع المتقدم من الكامل، والضعفاء لابن الجوزي(١/٢٣٣) ت/٩٨٩، و(٣/٥٤) ت/٢٩٥٧، ٢٩٥٨.

حميد، وروى الدوري[١] عنه: (محمد بن أبي حميد، وهو: حماد بن أبي حميد، مديني، ليس حديثه بشيء)اهـ، فعدهما واحداً. وكذلك عدهما أحمد بن صالح المصري – في ما نقله ابن شاهين[٢] عنه–، وابن الجوزي[٣]. وكأنه ما مال إليه الحافظ ابن حجر[٤]. وقد وقع التصريح بأن محمد بن أبي حميد هذا هو: الأنصاري في رواية البيهقي في الشعب، وهذا ما يؤكد أنهما واحد. ثم إن كل من روى هذا الحديث عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مذكورون في طبقة تلاميذ حماد بن أبي حميد في تهذيب الكمال[٥].

وتقدم أن تمام روى الحديث في فوائده بسنده عن ابن وهب عن محمد بن أبي حميد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. ورواه ابن وهب – مرة عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به، بنحوه. ذكره ابن أبي حاتم[٦] عن ابن وهب، وسأل أباه عنه، فقال: (هذا حديث منكر)اهـ. والحديث أشار المنذري[٧] إلى ضعفه، وضعفه المناوي[٨].

وفي إسناد ابن عدي إلى ابن أبي حميد: عباد بن يعقوب، وهو: الرواجني، رافضي له مناكير[٩]. وفي إسناد تمام: إبراهيم بن منقذ، وهو: الخولاني، ثقة[١٠].

---

(١) كما في: التهذيب (٩/١٣٤).

(٢) الثقات (ص/٢٩٢) ت/١٢٠٦.

(٣) انظر: المواضع المتقدمة – آنفاً – من الضعفاء له.

(٤) انظر: التقريب (٩/١٣٢-١٣٤) ت/١٨٣، ١٨٤.

(٥) (٢٥/١١٣).

(٦) العلل (١/٢٩٨) رقم/٨٩٤.

(٧) الترغيب والترهيب (٢/١٨٠) رقم/٤.

(٨) التيسير (١/٥٠٤).

(٩) انظر: الضعفاء لابن الجوزي (٢/٧٧) ت/١٧٨٨، والميزان (٣/٩٣) ت/٤١٤٩.

(١٠) انظر ترجمته في: السير (١٢/٥٠٣).

وفي إسناد البيهقي: بكر بن بكار، وهو ضعيف[1]. وهو والرواجني متابعان — وبالله التوفيق. والخلاصة: أن الحديث بهذا اللفظ منكر. والمعروف ما تقدم قبله في حديث سهل بن سعد — رضي الله عنه.

المبحث الثالث: ما ورد في أن التلبية من شعار الحج، والعمرة

✧ [١ — ٢] عن خلاد بن السّائب عن زيد بن خالد الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «جَاءَنِي جبرِيْلُ، فَقَالَ: يَا مُحمَّدُ، مُرْ أَصحَابَكَ فَلْيَرفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلبِيَةِ؛ فَإِنَّهَا مِنْ شِعَارِ الحَجِّ». رواه: ابن ماجه — واللفظ له—، وابن أبي شيبة في المصنف، والإمام أحمد وغيرهم من طرق عنه به... وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والضياء، وغيرهم. وهو كما قالوا.

ورواه: الإمام أحمد، وابن خزيمة، وغيرهما من طرق عن أسامة بن يزيد الليثي عن عبدالله بن أبي لبيد ومحمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان — وهو للإمام أحمد من طريق ابن أبي لبيد وحده—، كلاهما عن المطلب بن عبدالله عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرني جبريل برفع الصوت بالإهلال؛ فإنه من شعائر الحج»، وصححه الحاكم. وأسامة بن زيد الليثي ضعفه غير واحد من النقاد— كما تقدم—، وطريقه مرجوح — كما تقدمت دراسته بالتفصيل[2].

✧ [٣] عن يحيى بن أبي كثير: أن جبريل أتى النبي ﷺ، فقال: «ارْفَعْ صَوْتَكَ بِالإِهْلاَلِ؛ فَإِنَّهُ شِعَارُ الحَجِّ».

رواه: ابن سعد بسنده عن يحيى بن أبي كثير به... وهذا إسناد حسن إلى يحيى بن أبي كثير إلا أن ابن أبي كثير من أتباع التابعين، وحديثه عن النبي ﷺ معضل— وتقدمت دراسته[3].

---

(١) انظر: الضعفاء للنسائي (ص/١٦١) ت/٨٧، والتقريب (ص/١٧٥) ت/٧٤٤.

(٢) انظر الحديث ذي الرقم/١.

(٣) انظر الحديث ذي الرقم/٧.

المبحث الرابع:

ما ورد في أن التلبية من أسباب غفران الذنوب، وبر الحج بإذن الله

١٤- ١٧ [١- ٤] عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا أَهَلَّ حَاجٌّ قَطُّ إِلاَّ غَرَبَتِ الشَّمْسُ بِذُنُوبِهِ». هذا الحديث رواه عن أبي هريرة: ابنه محرر بن أبي هريرة، وأبو صالح ذكوان السمان.

فأما حديث محرر بن أبي هريرة فيرويه عبدالرزاق بن همام الصنعاني... واختلف عنه، فرواه: الفاكهي في أخبار مكة[١] عن محمد بن يوسف – وهذا حديثه–، والخطيب البغدادي في تاريخه[٢] بسنده عن عبدالرحمن بن محمد بن جعفر القزويني عن الحسن بن أبي الربيع، كلاهما عن عبدالرزاق عن ياسين الزيات عن محمد بن المنكدر عن محرر عن أبيه به.

ورواه: أبو بكر الإسماعيلي في معجمه[٣]، والخطيب في تاريخه[٤] بسنده عن عبيدالله بن عبدالله الزهري، كلاهما عن أبي بكر محمد بن هارون بن حميد بن الجدر[٥] عن محمد بن أبان البلخي عن عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن محمد ابن المنكدر عن محرر عن أبيه به، بنحوه... فقال: (سفيان الثوري) مكان: (ياسين الزيات) في الإسناد الأول. قال الخطيب عقب حديث محمد بن أبان البلخي: (تفرد بروايته محمد بن ابان عن عبدالرزاق عن الثوري. وخالفه الحسن

---

(١) (١/٤٢٧-٤٢٨) ورقمه: ٩٢٧.

(٢) (٢/٧٩).

(٣) (١/٤٤٠-٤٤١) ورقمه: ٩٨، ورواه من طريقه: البيهقي في الشعب (٣/٤٤٩) ورقمه: ٤٠٢٩.

(٤) (٢/٧٩).

(٥) بضم أوله، وفتح الجيم، والدال المهملة المشددة، تليها راء. قاله ابن ناصر الدين في التوضيح (٤/٢٩).

ابن أبي الربيع الجرجاني، فرواه عن عبدالرزاق عن ياسين الزيات عن ابن المنكدر) اهـ، ثم ساقه – وقد تقدّم.

وإسناد الفاكهي إلى محرر بن أبي هريرة إسناد واهٍ؛ فيه ياسين الزيات، وهو: ابن معاذ أبو خلف، قال ابن معين[1]: (ليس حديثه بشيء)، وقال البخاري[2]: (منكر الحديث)، ورماه ابن حبان[3] بالوضع. وأمره بيّن في المتروكين. وفي إسناد الخطيب إليه: عبدالله بن محمد بن جعفر القزويني، وهو: أبو القاسم القاضي، كذاب، وضع أحاديث على متون معروفة[4]. والحديث وارد من غير طريقه. ومحرر بن أبي هريرة الذي يعود الإسنادان إليه روى عنه جماعة[5]، وكان قليل الحديث[6]، ترجم له البخاري[7]، وابن أبي حاتم[8]، ولم يذكرا فيه جرحاً، ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في الثقات[9] منفرداً بهذا – في ما أعلم–، وتسامحه معلوم. وقال ابن حجر[10]: (مقبول) اهـ، يعني: إذا توبع، وإلا فلين الحديث – كما هو اصطلاحه–، ولا أعلم أنه توبع على لفظ حديثه هذا من وجه صالح.

والإسنادان المتقدمان: إسناد أبي بكر الإسماعيلي، وإسناد الخطيب ثابتان

---

(١) التأريخ – رواية: الدوري – (٢/٦٣٩).

(٢) الضعفاء الصغير (ص/٢٥٩) ت/٤١٥.

(٣) المجروحين (٣/١٤٢).

(٤) انظر: الضعفاء لابن الجوزي (٢/١٣٨) ت/٢١٠٣، والميزان (٣/٢٠٩) ت/٤٥٦٧.

(٥) انظر – مثلاً –: تهذيب الكمال (٢٧/٢٧٥) ت/٥٨٠١.

(٦) قاله ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥/٢٥٤).

(٧) التأريخ الكبير (٨/٢٢) ت/٢٠١٠.

(٨) الجرح (٨/٤٠٨) ت/١٨٦٨.

(٩) (٥/٤٦٠).

(١٠) التقريب (ص/٩٢٣) ت/٦٥٤٢.

إلى عبدالرزاق بن همام. ورأى الألباني[١] أن إسناد محمد بن أبان عن عبدالرزاق عن الثوري شاذ مرجوح. مستدلاً بالقول المنقول في ما تقدم عن الخطيب البغدادي؛ لأن الخطيب ساق بعد قوله حديثاً آخر لمحمد بن أبان عن عبدالرزاق قال أبو داود فيه: (أنكروه على ابن أبان)اهـ.

والخطيب لم ينقل شيئاً عن أبي داود في ما رأيته في طبعتي من التأريخ[٢]، والذي فيه أنه نقل عن أبي بكر المروزي أنه قال للإمام أحمد: (إنه حدث بحديث أنكروه، ما أقل من هو عنده عن عبدالرزاق! هو عندك؟ وكان عند خلف)، فقال: (قد كان معنا تلك السنة)اهـ. يعني: إثبات سماعه من عبدالرزاق، لما رحل الإمام أحمد إليه. ثم نقل الخطيب عن عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه أنه أنكر على ابن أبان حديثاً غير هذا. وتعقبه الخطيب بما نقله عن أبي نعيم أن محمد بن أبان لم يغلط فيه، وعلل ذلك.

فتبين من هذا أن النقاد لم يتفقوا في تغليط محمد بن أبان في روايته ذلك الحديث عن عبدالرزاق. والرجل ثقة حافظ، ولم يتكلم أحد من النقاد في حديثه كله عن عبدالرزاق. وإنما تكلم الإمام أحمد في حديث أجاب أبو نعيم عنه. ولا شيء يمنع من أن يكون حديث أبي هريرة هذا عند عبدالرزاق من وجهين: أحدهما صحيح، والآخر واه – والله تعالى أعلم.

وأما حديث أبي صالح السمان عن أبي هريرة فاختلف فيه عنه في إسناده، ومتنه... فرواه: الطبراني في الأوسط[٣] عن محمد بن جعفر بن سام عن عبدالأعلى بن حماد النرسي عن معتمر بن سليمان عن زيد بن عمر بن عاصم عن سهيل بن أبي صالح، ورواه[٤] – أيضاً – عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة،

---

(١) السلسلة الصحيحة (٤/١٥٦).

(٢) تأريخ بغداد (٢/٧٩-٨٠).

(٣) (٨/٣٨٢-٣٨٣) ورقمه: ٧٧٧٥.

(٤) (٦/٢١٥-٢١٦) ورقمه: ٥٤٥١.

والبيهقي في الشعب[1] عن عبدالله بن زيدان البجلي، كلاهما عن الحسن بن علي الحلواني عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب عن عبيدالله بن عمر عن سُميّ، كلاهما عن أبي صالح عن أبي هريرة به... وفي إسناد البيهقي أن حماد بن زيد لقي عبيدالله بن عمر فحدثه بالحديث عن سُميّ. ولمحمد بن جعفر ابن سام في لفظه: (ما أهل مهل قط إلا بُشّر، ولا كبّر مُكبّر قط إلا بُشّر). قيل: يا رسول الله، بالجنّة؟ قال: (نعم). وقال الطبراني عقبه: (لم يرو هذا الحديث عن زيد بن عمر بن عاصم إلا معتمر) اهـ. وشيخ الطبراني: محمد بن جعفر بن سام لم أقف على ترجمة له. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد[2]: (لم أعرفه) اهـ. وزيد بن عمر بن عاصم ترجم له الذهبي في الميزان[3]، وقال: (عن سهيل بن أبي صالح بخبر منكر) اهـ، ولم يذكره. وحديثه ذا عن سهيل. وترجم له في المغني[4]، وقال: (عن سهيل بن أبي صالح، حديثه منكر) اهـ.

ولمحمد بن عثمان بن أبي شيبة في لفظ الحديث: (ما سبح الحاج من تسبيحة، ولا كبّر من تكبيرة إلاّ بشر بها بشرى)، وإسناد هذا اللفظ إسناد حسن؛ فيه محمد ابن عثمان – المذكور–، وهو لا بأس به – كما تقدّم–. والحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد[5]، وقال: (رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين، رجال أحدهما رجال الصحيح) اهـ، ولعله يعني الإسناد الآخر – إسناد سُميّ.

وأفاد الدارقطني في العلل[6] أن سليمان بن بلال رواه عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن مرداس بن كعب، وقال: (وهو الصحيح) اهـ، وكان قد سئل

---

(١) (٣/٤٧٢) ورقمه: ٤٠٩٣.

(٢) (٣/٧٠).

(٣) (٢/٢٩٥) ت/٣٠٢١. وانظر: لسان الميزان (٢/٥٠٩) ت/٢٠٤٠.

(٤) (١/٢٤٧) ت/٢٢٨٠.

(٥) (٣/٢٢٤).

(٦) (١٠/٢٠٩) رقم/١٩٧٩.

عن الحديث من طريق أبي صالح عن أبي هريرة، وقال: (هذا حديث يرويه سهيل ابن أبي صالح، واختلف عنه، فرواه زيد بن عمر بن عاصم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وخالفه سليمان بن بلال...)، ثم ذكر طريقه، دون سياق المتن، وصححها – كما تقدّم–. وطريق سليمان بن بلال هذه لم أقف عليه بعد، ولعل تصحيح الدارقطني له تصحيح نسبي – والله أعلم.

وما رواه الطبراني – في ما تقدّم – بإسناده عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً رجاله ثقات، عدا محمد بن عثمان فإنه لا بأس به؛ فالإسناد: حسن– كما سلف–، لكن المتن خال من الشاهد– والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٨– ٢٠ [٥– ٧] عن جابر بن عبدالله– رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مُحْرِمٍ يُضَحِّي للهِ يَوْمَهُ[١] يُلَبِّي حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ إِلاَّ غَابَتْ بِذُنُوبِهِ، فَعَادَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

هذا الحديث يرويه عاصم بن عبيدالله بن عاصم المدني، واختلف عنه. رواه عنه عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم المدني، وعبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم أبو عبدالرحمن العمري المدني، ويزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي. فأما حديث عاصم بن عمر المدني فاختلف فيه عنه، فرواه: ابن ماجه[٢]– واللفظ له–، والإمام أحمد[٣]، والعقيلي[٤]، وابن عدي[٥]، والفاكهي[٦]، والبيهقي[٧]،

(١) يعني: المحرم يبرز للشمس، ولا يستظل. انظر: الشعب (٣/٤٤٨-٤٤٩) إثر الحديث/٤٠٢٨، والنهاية (ومن باب: الضاد مع الحاء) ٣/٧٧.

(٢) في (باب: الظلال للمحرم، من كتاب: المناسك) ٢/٩٧٦ ورقمه: ٢٩٢٥.

(٣) (٢٣/٢٥٣) ورقمه: ١٥٠٠٨.

(٤) الضعفاء (٣/٣٣٥).

(٥) الكامل (٥/٢٣١).

(٦) أخبار مكة (١/٤٢٢-٤٢٣) ورقمه: ٩١٦-٩١٧.

(٧) السنن الكبرى (٥/٤٣).

كلهم من طرق عنه عن عاصم بن عبيدالله عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن جابر به... والحديث ساقه العقيلي في ترجمة عاصم بن عمر، من طريقين عنه، ونقل بإسناده عن الدوري عن ابن معين قال: (عاصم بن عمر، صاحب حديث: «من أضحى للشمس» ضعيف) اهـ. وساقه ابن عدي في ترجمة عاصم بن عبيدالله. وبضعف عاصم بن عمر، وعاصم بن عبيدالله أعله البوصيري في مصباح الزجاجة[1]. وأورده الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه[2]، وقال: (ضعيف) اهـ، وهو كذلك؛ لما تقدّم من حالي عاصم بن عمر[3]، وعاصم بن عبيدالله[4]، وللاختلاف في إسناده، والحديث كذلك رواه: العقيلي[5]، وابن عدي[6] بسنديهما عن عبدالله بن عمر العمري عن عاصم بن عبيدالله به، بنحوه... والعمري ضعيف الحديث – أيضاً[7].

ورواه عبد الله بن عمر بن القاسم العمري عن عاصم بن عمر، ورواه: سفيان بن سعيد (هو: الثوري)، وعبد الله بن عمر (هو: ابن حفص العمري) كلهم عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه به... رواه: ابن عدي في الكامل[8] بسنده عن عبد الله بن عمر بن القاسم به، بنحوه.

---

(١) (١/١٩٠-١٩١).

(٢) (ص/٢٣٣) رقم/٦٣٥.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١٣/٥١٧) ت/٣٠١٧، والتقريب (ص/٤٧٢-٤٧٣) ت/٣٠٨٥.

(٤) انظر: المصدرين المتقدمين (١٣/٥٠٠) ت/٣٠١٤، و(ص/٤٧٢) ت/٣٠٨٢- على التوالي-.

(٥) الضعفاء (٣/٣٣٥).

(٦) الكامل (٤/١٤٣).

(٧) انظر: الضعفاء لابن الجوزي (٢/١٣٣) ت/٢٠٨٠، والميزان (٣/١٧٩) ت/٤٤٧٢.

(٨) (٥/٢٢٧-٢٢٨).

ورواه: البيهقي في الشعب[١] بسنده عن محمد بن بكار العيشي عن جعفر بن عون عن سفيان وعبد الله بن عمر به، دون الشاهد. وعبد الله بن عمر بن القاسم ليس بمشهور[٢]. وعبد الله العمري ضعيف– وتقدم آنفاً. وقد تابعهما الثوري.

والاختلاف فيه من عاصم بن عبيد الله، حدّث به تارة عن عبد الله بن عامر عن جابر، وتارة أخرى عن عبدالله بن عامر عن أبيه!

والحديث رواه – أيضاً –: عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ عن عاصم بن عمر، فقال عنه عن عـــاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن جابر به، بنحوه... فأدخل عبد الله بن دينار بين عاصم بن عبيد الله، وعبد الله بن عامر. رواه: ابن عدي في ترجمة عاصم بن عمر في الكامل[٣] عن الفضل بن صالح عن أبي مروان العثماني (واسمه: محمد بن عثمان) عن عبد الله بن نافع به.

وقد كان عبد الله بن نافع رواه في ما تقدم عند ابن ماجه عن عاصم بن عمر ولم يذكر عبدالله بن دينار. وابن نافع هذا في حفظه شيء[٤]. وهكذا حال الضعفاء يزيدون في الأسانيد ويضطربون في الروايات.

وأشبه الأسانيد بالصواب: ما رواه سفيان الثوري، وعبد الله بن عمر بن القاسم، وعبد الله العمري، كلهم عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر عن أبيه به. وهذا إسناد ضعيف لضعف عاصم بن عبيد الله. والشاهد ورد في حديث عبد الله بن عمر بن القاسم عنه فقط، وهو ضعيف – كما سلف–، لا أعلم ما يصلح أن يشهد لحديثه.

---

(١) (٤٤٨/٣) ورقمه: ٤٠٢٨.

(٢) انظر: الجرح (١١٠/٥) ت/٥٠٤، ولسان الميزان (٣٢٠/٣) ت/١٣٢٣.

(٣) (٢٣١/٥).

(٤) انظر: التأريخ الكبير (٢١٣/٥) ت/٦٧٨، والجرح والتعديل (١٨٤/٥) ت/٨٥٦، والثقات لابن حبان (٣٤٨/٨).

وأما حديث يزيد بن أبي زياد عن عاصم بن عبيدالله فرواه: أبو بكر بن أبي شيبة[1] عن ابن فضيل (هو: محمد) عنه عن عاصم عن فلان [illegible] النبي ﷺ قال: (ما من رجل يضع ثوبه وهو محرم، فتصيبه الشمس حتى تغرب إلاّ غربت بخطاياه)... ليس فيه الشاهد. ويزيد بن أبي زياد ضعيف، كبر، وتغير، وصار يتلقن ما ليس من حديثه، ويحدث به[2]، ولا يدرى متى سمع منه ابن فضيل. وفي الإسناد من لم يسم، ويشبه أن يكون إسناداً معضلاً - والله أعلم.

٢١- [٨] عن سهل بن سعد الساعدي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا رَاحَ مُسْلِمٌ فِي سَبِيْلِ اللهِ مُجَاهِدًا، أَوْ حَاجًّا مُهِلاً - أَوْ مُلَبِّيًا - إلاَّ غَرَبَتِ الشَّمْسُ بِذُنُوْبِهِ، وَخَرَجَ مِنْهَا».

هذا الحديث رواه: الطبراني في الأوسط[3] عن محمد بن حنيفة الواسطي، والخطيب في تأريخه[4] بسنده عن أحمد بن محمد بن تميم الواسطي، كلاهما عن أحمد بن الفرج الجوري[5] عن حفص بن أبي داود عن الهيثم بن حبيب عن محمد ابن المنكدر عن سهل به... وقال - وقد روى قبله حديثاً عن شيخه عن أحمد عن حفص عن الهيثم -: (لم يرو هذين الحديثين عن الهيثم بن حبيب إلاّ حفص ابن أبي داود، تفرد به أحمد بن الفرج) اهـ. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد[6]، وقال - وقد عزاه إليه -: (وفيه من لم أعرفه) اهـ.

ورواة الحديث معروفون كلهم، فمحمد بن حنيفة - شيخ الطبراني - هو:

---

(١) المسند (٢/٤٣٢) ورقمه: ٩٧٨.

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٦/٣٤٠)، والمجروحين (٣/٩٩)، وتهذيب الكمال (٣٢/١٣٥) ت/٦٩٩١، والتقريب (ص/١٠٧٥) ت/٧٧٦٨.

(٣) (٧/٩٦) ورقمه: ٦١٦١.

(٤) (٤/٤٠٢)، بنحوه.

(٥) بالجيم المضمومة، والراء المكسورة. انظر: الإكمال (٢/٧، ٩-١٠).

(٦) (٣/٢٠٩).

أبو حنيفة القصبي الواسطي، ليس بالقوي[١]. وشيخه أحمد بن علي هو: أبو علي الجشمي المقرئ، ترجم له ابن ماكولا في الإكمال[٢]، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً. وابن الأثير في اللباب[٣]، وأفاد أنه كان علامة في الأنساب، وعلوم القرآن. وترجم له الذهبي في الميزان[٤]، ونقل فيه تضعيف الحسن بن بكير. وشيخه حفص ابن أبي داود هو: حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي، وهو متروك الحديث - كما تقدّم في موضع قبل هذا-. وشيخه الهيثم بن حبيب هو: الصيرفي الكوفي.

والسند واهٍ من هذا الطريق عن ابن المنكدر. وله عنه طريق آخر، رواه: الديلمي في الفردوس[٥] بسنده عن محمد بن مسعدة عن مسلم بن أيوب البصري عن إسماعيل بن عياش عن عبدالعزيز بن عبدالله عن محمد بن المنكدر عن سهل بن سعد به، بنحوه... ومسلم بن أيوب يُبحث عن ترجمته. وأتوقف في الحكم على سند حديثه حتى أعرف حاله. وشيخه إسماعيل بن عياش هو: الحمصي، قدمت عن أهل العلم أنهم ضعفوه إذا حدث عن غير أهل بلده. وشيخه عبدالعزيز بن عبدالله هو: الماجشون، من أهل المدينة[٦].

٢٢- [٩] عن جابر بن عبدالله - رضي الله عنهما - قال: يقف المسلمون بين هذا الأجبل. قال: فيلبي المؤمن، فيقول: لبيك اللهم لبيك. قال: فيقول الله- عز وجل-: «لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ. اسْتُجِيْبَتْ دَعْوَتُكَ، وَقُبِلَتْ لَفَقَتُكَ، وَغَفَرْتُ لَكَ ذَلْبَكَ، فَاسْتَأنِفِ العَمَلَ يَا مُؤْمِنُ».

---

(١) انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (ص/١٥٢) ت/٢١٩، وتاريخ بغداد (٢/٢٩٦) ت/٧٨٦، والمغني (٢/٥٧٤) ت/٥٤٥٦.

(٢) (٢/٩-١٠).

(٣) (١/٣٠٧).

(٤) (١/١٢٨) ت/٥١٥.

(٥) زهر الفردوس [٤/٤٨]، كما في: حاشية الفردوس (٤/١٠٧) ورقمه: ٦٣٣٨.

(٦) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١٨/١٥٢) ت/٣٤٥٥.

هذا حديث موقوف - ولكن مثله لا يقال بالرأي - رواه: الفاكهي في أخبار مكة[1] بسنده عن مكي بن إبراهيم عن فائد عن محمد بن المنكدر عن جابر به... وفائد هو: ابن عبدالرحمن الكوفي العطار متروك الحديث، منكره[2]، قال أبو حاتم[3]: (لو أن رجلاً حلف أن عامة حديثه كذب لم يحنث)اهـ؛ فالإسناد: واه. ولا أعلم للمتن ما يصلح لتقويته.

٢٣- [١٠] عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ بِمَالٍ مِنْ غَيرِ حِلِّه، فَقَالَ: لَبَّيكَ اللهمَّ لَبَّيكَ. قَالَ اللهُ: لا لَبَّيكَ، وَلا سَعْدَيْكَ، هَذَا مَرْدُودٌ عَلَيْكَ».

رواه: ابن عدي[4] - واللفظ له-، وابن مردويه[5]، وابن الجوزي[6]، كلهم من طريق الدجين بن ثابت عن أسلم - مولى: عمر - عن عمر به... والدجين بن ثابت هو: أبو غصن اليربوعي، الذي قال بعض أهل العلم إنه جحا - صاحب النوادر-، وهو ضعيف[7]، وهاه ابن معين[8]، والنسائي[9]،

---

(١) (١/٤٢٠) ورقمه: ٩١١.

(٢) انظر: التأريخ لابن معين - رواية: الدوري - (٢/٤٧١)، والعلل للإمام أحمد - رواية: عبدالله - (٣/٥٦) رقم النص/٤١٤٩، والتأريخ الكبير للبخاري (٧/١٣٢) ت/٥٩٦، والضعفاء للنسائي (ص/٢٢٦)ت/٤٨٧، والضعفاء لابن الجوزي (٣/٣) ت/٢٦٩٢، والميزان (٤/٢٥٩) ت/٦٦٨٢.

(٣) كما في: الجرح والتعديل (٧/٨٤) ت/٤٧٥.

(٤) الكامل (٣/١٠٦).

(٥) ثلاثة مجالس من أماليه (ص/٢٢٠) ورقمه: ٤٤، بنحوه.

(٦) مثير العزم الساكن (١/١١١) ورقمه: ٣٤.

(٧) انظر ترجمته في: التأريخ الكبير (٣/٢٥٧) ت/٨٨٥، والجرح والتعديل (٣/٤٤٤) ت/٢٠١٧، والضعفاء للعقيلي (٢/٤٥)، والمجروحين (١/٢٩٤).

(٨) التأريخ - رواية: الدوري - (٢/١٥٥).

(٩) الضعفاء (ص/١٧٤) ت/١٧٩.

وغيرهما[١]. وقال ابن مهدي[٢]: (قال لنا – أول مرة –: حدثني مولى: لعمر بن عبدالعزيز لم يدرك عمر بن الخطاب، فتركه. فما زالوا يلقنونه حتى قال: أسلم – مولى: عمر بن الخطاب – فلا يعتد، وكان يتوهمه، ولا يدري ما هو) اهـ. وحديثه هذا قال فيه: عن أسلم؟! وأورد ابن عدي الحديث في ترجمته في ما أنكره عليه، كما أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية[٣] من طريق ابن مردويه، وقال: (وهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ) اهـ، ثم أعله بالدجين بن ثابت – المذكور–. وضعف ابن رجب[٤]، والسخاوي[٥] إسناده. والحديث عزاه السخاوي إلى الديلمي في الفردوس[٦] – أيضاً–.

٢٤– [١١] عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ حَاجًّا بِنَفَقَةٍ طَيِّبَةٍ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي الغَرْزِ، فَنَادَى: لَبَّيْكَ اللهمَّ لَبَّيْكَ، نَادَاهُ [مُنَاد][٧] مِنْ السَّمَاءِ: لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ؛ زَادُكَ حَلالٌ، وَرَاحِلَتُكَ حَلالٌ، وَحَجُّكَ مَبْرُوْرٌ غَيْرَ مَأْزُوْرٍ. وَإِذَا خَرَجَ بِالنَّفَقَةِ الخَبِيْثَةِ، فَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي الغَرْزِ، فَنَادَى: لَبَّيْكَ، نَادَاهُ مُنَادٍ مِنْ السَّمَاءِ: لاَ لَبَّيْكَ، وَلاَ سَعْدَيْكَ؛ زَادُكَ حَرَامٌ، وَنَفَقَتُكَ حَرَامٌ، وَحَجُّكَ غَيْرُ مَبْرُوْرٍ».

هذا الحديث رواه: أبو القاسم الطبراني[٨] عن محمد بن الفضل السقطي

---

(١) انظر: أحوال الرجال (ص/١١٨) ت/١٩٢، والضعفاء لابن الجوزي (١/٢٦٩) ت/١١٧٤.

(٢) كما في: التأريخ الكبير (٣/٢٥٧-٢٥٨).

(٣) (٢/٥٦٦) ورقمه: ٩٣٠.

(٤) جامع العلوم (ص/١٠١).

(٥) المقاصد الحسنة (ص/٥٨) رقم/٥٨، ووافقه العجلوني في كشف الخفاء (١/٨٥) رقم/٢١٩.

(٦) هو فيه (١/٢٩٥) ورقمه: ١١٦٦.

(٧) ساقطة من طبعة الطحان، واستدركتها من طبعة طارق عوض الله (٥/٢١٥) رقم/٥٢٢٨.

(٨) المعجم الأوسط (٦/١٠٩-١١٠) ورقمه: ٥٢٢٤.

عن سعيد بن سليمان عن سليمان بن داود اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به... وقال – وقد ساق غيره بالسند المذكور –: (لم يرو هذين الحديثين عن يحيى بن أبي كثير إلا سليمان بن داود اليمامي) اهـ. وسليمان ابن داود هذا هو: أبو الجمل، صاحب يحيى بن أبي كثير، قال فيه ابن معين[1]: (ليس هو بشيء)، وقال البخاري[2]: (منكر الحديث) – ولا يقول هذه العبارة إلا في من لا تحل رواية حديثه عنده – [3]، وتركه غير واحد[4]. وشيخه يحيى ابن أبي كثير مدلس[5]، ولم يصرح بالتحديث. ومما سبق يتبين أن الإسناد: واهٍ، وضعفه: ابن رجب[6]، والهيثمي[7]، والسخاوي[8].

والحديث رواه – أيضاً –: البزار[9] عن محمد بن مسكين عن سعيد بن سليمان به، بلفظ: (من أمَّ هذا البيت من الكسب الحرام شخص في غير طاعة الله. فإذا أهل، ووضع رجله في الغرز – أي الركاب–، وانبعثت به راحلته وقال: لبيك اللهم لبيك. ناداه مناد من السماء: لا لبيك، ولا سعديك؛ كسبك حرام، وزادك حرام، وراحلتك حرام، فارجع مأزوراً، غير مأجور، وأبشر بما يسوؤك. وإذا خرج الرجل حاجاً بمال حلال، ووضع رجله في الركاب.

---

(١) رواية: الدقاق (ص/٣٩) ت/٤٢.

(٢) التأريخ الكبير (٤/١١) ت/١٧٩٢.

(٣) انظر: الميزان (١/٦) ت/٣.

(٤) انظر: تأريخ ابن شاهين (ص/٩٧) ت/٢٣٢، والضعفاء لابن الجوزي (٢/١٨) ت/١٥١٨، ولسان الميزان (٣/٨٣) ت/٢٩٧.

(٥) انظر: طبقات المدلسين (ص/٣٦) ت/٦٣.

(٦) جامع العلوم والحكم (ص/١٠١).

(٧) مجمع الزوائد (١٠/٢٩٢).

(٨) المقاصد الحسنة (ص/٥٨) رقم/٥٨، ووافقه العجلوني في كشف الخفاء (١/٨٦) رقم/٢١٩.

(٩) كما في: كشف الأستار (٢/٦) ورقمه: ١٠٧٩.

وانبعثت به راحلته وقال: لبيك اللهم لبيك. ناداه مناد من السماء: لبيك، وسعديك، قد أجبتك؛ راحلتك حلال، وثيابك حلال، وزادك حلال، فارجع مأجوراً غير مأزور، وأبشر بما يسرك). وقال عقبه: (الضعف بين على أحاديث سليمان، ولا يتابعه عليها أحد، وهو ليس بالقوي)اهـ. وأورده عنه الهيثمي في مجمع الزوائد[1]، وأعله بضعف سليمان – أيضاً–. وسعيد بن سليمان المذكور في الإسناد هو: الضبي أبو عثمان.

المبحث الخامس: ما ورد في أن الملبي يُبشّر بالجنة

٢٥ – ٢٦ [١– ٢] عن مرداس بن عبدالرحمن الليثي قال: دخلنا على عبدالله بن عمر فحدثنا قال: ما من أحد يهل إلاّ قال الله له: (أبشر). فقال مرداس[2]: يا أبا أحمد[3]، فوالله ما يبشر إلاّ بالجنة. قال: من أنت، يا ابن أخي؟ قال: أنا مرداس. قال: كان خيارنا يتبايعون على ذلك.

هذا الحديث يرويه محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن مرداس بن عبدالرحمن الليثي، واختلف عنه. فرواه: ابن أبي شيبة[4] عن يزيد بن هارون عنه عن مرداس بن عبدالرحمن عن ابن عمر به – كما تقدّم.

ورواه: مسدد[5] عن يحيى (هو: ابن سعيد القطان) عنه عن مرداس بن

---

(١) (٣/٢٠٩-٢١٠)، باختلاف يسير في لفظه.

(٢) هو: ابن شداد الجندعي – عم مرداس بن عبدالرحمن – كما سيأتي. وانظر ترجمة مرداس بن شداد في: التأريخ الكبير(٧/٤٣٦) ت/١٩٠٦، والجرح(٨/٣٥٠) ت/١٦١٠، وغيرهما.

(٣) سيأتي من طريق أخرى أن مرداس بن شداد قال: يا أبا محمد، وهي أشبه؛ لأن مرداس بن عبدالرحمن يكنى أبا محمد (كما في: الكنى لمسلم ٢/٧٢١ ت/٢٨٩٨)، ولا أعلم أحداً كناه: أبا أحمد – والله أعلم.

(٤) المصنف (٤/١٩٠) ورقمه: ١٣.

(٥) المسند (كما في: المطالب العالية ٣/٣٠٥ ورقمه: ١٢٣٨).

عبدالرحمن قال: دخلت على عبدالله بن عمرو فحدثنا قال... فذكر نحو الحديث المتقدم، وفيه: فقال عمّ مرداس[1]: يا أبا محمد، والله لا يبشر إلاّ بالجنة. فقال: من أنت يا ابن أخي؟ قال: أنا مرداس بن شداد الجُنْدَعي[2]. قال: يا ابن أخي، كان خيارنا يتتابعون على ذلك.

فجعله عن عبدالله بن عَمرو بدلاً من ابن عُمر في الإسناد الأول. وقال: (يتتابعون)، بدلاً من: (يتبايعون). وقوله: (يتتابعون) أشبه، والمعنى: يتابع بعضهم بعضاً على تفسير الحديث بذلك.

كما أن الأشبه في الحديث أنه عن عبدالله بن عُمر لا عن ابن عَمرو؛ لأن كل من ترجم لمرداس بن عبدالرحمن الليثي يذكرون أنه يروي أو سمع من ابن عمر، ولا يذكرون ابن عمرو؛ وعليه تكون رواية يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو خطأ من بعض الرواة، أو تحريفاً – والله أعلم–.

ومحمد بن عمرو الذي يدور عليه الحديث من هذا الوجه له أوهام، ضعفه بسببها جماعة من النقاد، وهو حسن الحديث[3]. وشيخه مرداس بن عبدالرحمن ترجم له البخاري[4]، ومسلم[5]، وابن أبي حاتم[6]، ولم يذكروا فيه جرحاً، ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات[7] متفرداً بذلك – في ما أعلم–، وهذا لا يكفيه لمعرفة حاله.

---

(١) ابن عبدالرحمن.

(٢) وقع في المطبوع من المطالب: (الجندي)، وهو تحريف. وانظر مصادر ترجمته المتقدمة.

(٣) انظر: الضعفاء لابن الجوزي (٣/٨٨) ت/٣١٤٣، وتهذيب الكمال (٢٦/٢١٢) ت/٥٥١٣.

(٤) التأريخ الكبير (٧/٤٣٥) ت/١٩٠٥.

(٥) الكنى (٢/٧٢١) ت/٢٨٩٨.

(٦) الجرح (٨/٣٥٠) ت/١٦٠٩.

(٧) (٥/٤٤٩).

والخلاصة: أن الأشبه في الحديث من هذا الوجه أنه من حديث عبدالله بن عمر – رضي الله عنهما–، وهو حديث ضعيف الإسناد، لا أعلم ما يصلح أن يشهد له – والله الموفق برحمته.

✧ [٣] عن أبي هريرة –رضي الله عنه – عن النبي ﷺ قال: «مَا أَهَلَّ مُهِلٌّ قَطُّ إِلاَّ بُشِّرَ. وَلا كَبَّرَ مُكَبِّرٌ قَطُّ إِلاَّ بُشِّر. قيل: يا رسول الله، بالجنة؟ قال: نَعَم». رواه: الطبراني في الأوسط عن محمد بن جعفر بن سام عن عبدالأعلى بن حماد النرسي عن معتمر بن سليمان عن زيد بن عمر بن عاصم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به... وقال: (لم يرو هذا الحديث عن زيد بن عمر إلاّ معتمر)اهـ. وشيخ الطبراني قال فيه الهيثمي في مجمع الزوائد: (لم أعرفه) اهـ. وزيد بن عمر بن عاصم ترجم له الذهبي في المغني، وقال: (عن سهيل بن أبي صالح، حديثه منكر) اهـ.

والمعروف في الحديث ما رواه: محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن الحسن ابن علي الحلواني عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب عن عبيدالله إبن عمر عن سُميّ عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ: (ما سبح الحاج من تسبيحة، ولا كبّر من تكبيرة إلاّ بشر بها بشرى)، وإسناد هذا اللفظ إسناد حسن؛ فيه محمد بن عثمان – المذكور–، وهو لا بأس به – كما تقدّم في دراسة الحديث في موضع غير هذا – [1]... والله الموفق برحمته.

خلاصة دراسة الأحاديث الواردة في فضائل التلبية

وردت ستة وعشرون حديثاً عن النبي ﷺ في فضائل متعددة ومتنوعة للتلبية، منها الثابت ومنها ما لم يثبت.

فثبت أن الأمر برفع الصوت بها أمر من الشارع، وأنه من أفضل أعمال النسك... ومما ورد في ذلك: حديث زيد بن خالد الجهني – رضي الله عنه –

(١) انظر الحديث ذي الرقم/١٤.

أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل ﷺ فأمرني أن آمر أصحابي، ومن معي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال – أو قال: بالتلبية، يريد أحدهما»[1]. وحديث أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – أن النبي ﷺ سئل: أي الحج أفضل؟ قال: «العج، والثج»[2].

وأن الملبي يلبي بتلبيته ما بين يديه وما عن يمينه، وما عن شماله حتى تنقطع الأرض...ومما ورد في ذلك: حديث سهل بن سعد – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يلبي إلا لبى من عن يمينه، أو عن شماله من حجر، أو شجر، أو مدر حتى تنقطع الأرض من هاهنا، وهاهنا»[3].

وأن التلبية من شعار الحج، والعمرة... ومما ورد في ذلك: حديث خلاد ابن السائب عن زيد بن خالد الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «جاءني جبريل، فقال: يا محمد، مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية؛ فإنها من شعار الحج»[4].

وورد في بعض الأحاديث أن التلبية من أسباب غفران الذنوب وبر الحج. وورد في بعضها أن الملبي يبشر بالجنة[5]. ولكنها لم تثبت من حيث الإسناد. وكسب الحسنات من المسارعة في الخيرات، يذهب السيئات، ومن أسباب دخول الجنات، قال تعالى[6]: ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقين﴾، وقال[7]: ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين﴾.

---

(١) انظر الأحاديث رقم/١–٥.

(٢) انظر الحديث رقم/٨.

(٣) انظر الحديث رقم/١٢.

(٤) انظر الأحاديث رقم/١–٥.

(٥) انظر المبحثين: الرابع، والخامس من الفصل الأول.

(٦) الآية: (١٣٣)، من سورة: آل عمران.

(٧) من الآية: (١١٤)، من سورة: هود.

الفصل الثاني: الدراسة الفقهية

(ما وقفت عليه من الأحكام، والمسائل المتعلقة بالتلبية)

وفيه خمسة عشر مبحثاً

المبحث الأول : تعريف التلبية

- **المطلب الأول: تعريفها لغة**

التلبية في لسان العرب هي قول: (لبيك)، و(لبيه) ممن استجاب لمن دعا. وهي مصدر من لبى، يلبي[(١)]. والألف في (لبى) عند بعض أهل العلم باللغة هي ياء التثنية في (لبيك)؛ لأنهم اشتقوا من الاسم المبني الذي هو الصوت مع حرف التثنية فعلاً، فجمعوه من حروفه، كما قالوا من (لا إله إلا الله): هللت، ونحو ذلك. فاشتقوا (لبيت) من لفظ (لبيك)، فجاؤوا في لفظ (لبيت) بالياء التي للتثنية في (لبيك). قاله سيبويه[(٢)]. و(لبأ بالحج تلبئة) بالهمز – كلبى – غير مهموز، والأصل عدم الهمز[(٣)].

والتلبية لفظ مثنى على معنى التأكيد عند الجمهور، أي: إلباباً بعد إلباب، وإقامة بعد إقامة، وإجابة بعد إجابة. والمراد: التكثر في العدد، والعود مرة بعد مرة. ولم يستعمل إلاّ كذلك[(٤)].

---

(١) انظر: المطلع للبعلي (ص/١٦٨)، ولسان العرب لابن منظور (حرف: الباء، فصل: اللام) ١/٧٣٠-٧٣١، و(حرف: الواو والياء من المعتل، فصل: اللام) ١٥/٢٣٨-٢٣٩، وعمدة القارئ (٩/١٧٢)، وتاج العروس (باب: الباء، فصل: اللام) ٥/١٨٤، ١٨٥.

(٢) كما في: الموضع المتقدم من تاج العروس (٥/١٨٦).

(٣) انظر: تاج العروس (باب: الهمزة، فصل: اللام) ١/٤١٦.

(٤) انظر: النهاية لابن الأثير (باب: اللام مع الباء) ٤/٢٢٢، والمجموع (٧/٢٤٤)، والمطلع (ص/١٦٨-١٦٩)، ولسان العرب (حرف: الباء، فصل: اللام) ١/٧٣١، وعمدة القارئ (٩/١٧٢)، وتاج العروس (باب: الباء، فصل: اللام) ٥/١٨٤، ١٨٦-١٨٧.

والتلبية عند جمهور أهل اللغة مأخوذة من قول: (لب بالمكان لباً، وألب) أي أقام به، ولزمه. و (ألب على الأمر) لزمه فلم يفارقه[1]. ولذا قال جماعة من أهل العلم: إن التلبية تعني الإجابة للمنادي المطاع إجابة بعد إجابة، والإقرار بالإقامة على طاعته[2].

وقال الخليل: إن التلبية مأخوذة من قولهم: (دار فلان تَلُبُّ داري)، أي: تحاذيها. والمعنى: أنا مواجهك، وقاصدك يا رب بما تحب؛ إجابة لك[3].

ونقل بعضهم عن الخليل – أيضاً – أنها مأخوذة من قولهم: (أمّ لَبَّةٌ) أي: محبة، عاطفة. والمعنى: إقبالاً إليك، ومحبة لك[4].

وقيل: مأخوذة من قولهم: (حَسَبٌ لُبابٌ) إذا كان خالصاً، محضاً. والمعنى: إخلاصي لك[5]. وقيل: خاضعاً لك[6].

وهذه الأقوال كلها تدل على معنى الإقرار على الطاعة، ولزومها؛ وذلك مستلزم الإخلاص لله – جل ذكره–، والاستجابة له بما يحب ويرضى، مع كمال الخضوع والتذلل.

---

(١) انظر: النهاية (باب: اللام مع الباء) ٤/٢٢٢، والموضعين المتقدمين من لسان العرب (١/٧٣٠-٧٣١)، و(١٥/٢٣٨)، والقاموس المحيط (باب: الباء، فصل: اللام) ص/١٧٠. وانظر – أيضاً –: التمهيد (١٥/١٣٠)، والمبسوط للسرخسي (٤/٤).

(٢) انظر: التمهيد (١٥/١٣١)، والموضع المتقدم من النهاية (٤/٢٢٢)، ولسان العرب (١/٧٣١)، وتاج العروس (٥/١٨٤).

(٣) انظر: المبسوط (٤/٥)، والنهاية (٤/٢٢٢)، والمجموع للنووي (٧/٢٤٤)، ولسان العرب (١/٧٣١)، وتاج العروس (٥/١٨٥)، والقاموس (ص/١٧٠).

(٤) انظر: المجموع (٧/٢٤٤)، واللسان (١/٧٣١)، والتاج (٥/١٨٥)، والقاموس (ص/١٧٠).

(٥) انظر: المواضع نفسها من المصادر المتقدمة (اللسان ١/٧٣٢، والنهاية ٤/٢٢٢).

(٦) كما في: عمدة القارئ (٩/١٧٢).

• المطلب الآخر: تعريفها شرعاً

التلبية شرعاً: إجابة الله في ما فرض من حج بيته، والإقامة على طاعته. قاله ابن عبدالبر[١]. ثم قال: (قال جماعة من أهل العلم: معنى التلبية: إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج) اهـ[٢].

المبحث الثاني: إطلاقات أخرى مرادفة للتلبية

من الألفاظ المرادفة للتلبية: (الإهلال)، أو: (الإهلال بالتوحيد). ومنه قول جابر بن عبدالله – رضي الله عنهما – في سياقه لصفة حج النبي ﷺ: (فأهل بالتوحيد: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك) اهـ، رواه مسلم[٣].

ومن أهل العلم من سماها: (إحراماً). والصواب أن الإحرام هو ما تنعقد به النية من نوع النسك، كقول من أراد العمرة: (لبيك اللهم عمرة)، وقول من أراد الحج: (لبيك اللهم حجاً)، ونحو ذلك من التلبية بأنواع النسك[٤].

والتلبية المقصودة بالبحث هنا: ما يقوله صاحب النسك بعد إحرامه، وهو اللفظ المتقدم في حديث جابر – رضي الله عنه.

المبحث الثالث: الأصل في مشروعية التلبية

الأصل في مشروعية التلبية: كتاب الله – جل ذكره–، وسنة رسول الله ﷺ، وإجماع علماء المسلمين.

---

(١) التمهيد (١٥/١٣٠).

(٢) وانظر: المبسوط (٤/٥)، والمغني لابن قدامة (٥/١٠٣).

(٣) الصحيح (٢/٨٨٧) رقم/١٢١٨.

(٤) انظر: التمهيد (١٥/١٣٢)، والمغني (٥/١٠١)، وشرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/٤٣١).

فأما الكتاب: فإن الله – جل ذكره – لما وجّه إبراهيم – عليه السلام – لبناء البيت، وأمره بتطهيره للطائفين، والمقيمين، والمصلين قال[1]: ﴿وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق﴾. وقوله: ﴿وأذن في الناس﴾ أي: أعلم، وناد في الناس[2]. وكل نداء مفتقر إلى الإجابة، وإجابة نداء إبراهيم خليل الرحمن – عليه السلام – واردة في قول الحاج، والمعتمر: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك، والملك، لا شريك لك). وكل من دُعي فقال: (لبيك) فقد استجاب[3].

وروى ابن أبي شيبة[4]، وابن جرير[5]، والحاكم[6]، والضياء المقدسي[7]، وغيرهم من طرق عن قابوس عن أبيه عن ابن عباس قال: (لما فرغ إبراهيم – عليه السلام – من بناء البيت العتيق، قيل له: أذن في الناس بالحج. قال: رب، وما يبلغ صوتي. قال: أذن وعليّ البلاغ). قال: (فقال إبراهيم– عليه السلام–: يا أيها الناس، كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق). قال: (فسمعه ما بين السماء والأرض. ألا ترى الناس يجيئون من أقاصي الأرض يلبون) اهـ، واللفظ لابن أبي شيبة. وقال الحاكم عقب حديثه: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) اهـ، ووافقه الذهبي في التلخيص[8]، وقواه الحافظ في الفتح[9]. والإسناد فيه ضعف؛

---

(١) من الآية: (٢٧)، من سورة: الحج.

(٢) انظر: تفسير البغوي (٣/٢١٣).

(٣) انظر: الفتح (٣/٤٧٨).

(٤) المصنف (٧/٤٤٨) ورقمه: ٦.

(٥) التأريخ (١/١٥٦).

(٦) المستدرك (٢/٣٨٨-٣٨٩).

(٧) المختارة (١٠/٢٠-٢١) ورقمه: ١١.

(٨) (٢/٣٨٨-٣٨٩).

(٩) (٣/٤٧٨).

لأنه يدور على قابوس بن أبي ظبيان الكوفي، وفيه ضعف[١]. وفي معنى حديثه أحاديث وآثار ضعيفة، وحديثه أقواها[٢]. ومنها: ما رواه ابن جرير[٣]، وابن عساكر[٤] بسنديهما عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: (وأذن في الناس بالحج) قال: قام إبراهيم على مقامه، فقال: يا أيها الناس، أجيبوا ربكم. فقالوا: لبيك. فمن حج اليوم فهو ممن أجاب إبراهيم يومئذ) اهـ.

وأما من السنة: فقد روى الشيخان[٥] من حديث ابن عمر– رضي الله عنهما–: (أن تلبية رسول الله ﷺ: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك). وروى مسلم[٦] من حديث جابر ابن عبد الله– رضي الله عنهما– في صفة حجة النبي ﷺ قال: « فأهل بالتوحيد: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»اهـ.

وأجمع أهل العلم على القول بهذه التلبية. وأن لفظ تلبية رسول الله ﷺ: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»[٧].

---

(١) انظر ترجمته في: التأريخ الكبير (١٩٣/٧) ت/٨٦١، والضعفاء للنسائي (ص/٢٢٧) ت/٤٩٥، والجرح (١٤٥/٧) ت/٨٠٨، والتقريب (ص/٧٨٩) ت/٥٤٨٠.

(٢) انظر: الفتح (٤٧٨/٣)، والدر المنثور (٣٢/٦-٣٥).

(٣) التفسير (١٣٤/٩).

(٤) تأريخ دمشق (٢٠٧/٦).

(٥) البخاري في (كتاب: الحج، باب: التلبية) ٤٧٧/٣ ورقمه: ١٥٤٩، ومسلم في (كتاب: الحج، باب: التلبية وصفتها ووقتها) ٨٤١/٢ ورقمه: ١١٨٤.

(٦) في (باب: حجة النبي ﷺ من كتاب: الحج) ٨٨٦/٢-٨٨٧ ورقمه: ١٢١٨.

(٧) انظر: شرح معاني الآثار (١٢٤/٢)، والتمهيد (١٢٧/١٥)، وبداية المجتهد (٤٦٧/١)، والفتح (٤٧٩/٣)، وعمدة القاري (١٧٣/٩).

المبحث الرابع: الحكمة في مشروعية التلبية

لما أمر الله – تبارك وتعالى – خليله إبراهيم – عليه السلام – أن ينادي في الناس بفرض الحج عليهم ناسب أن يُقابل نداؤه بالتلبية الدالة على الطاعة، والاستجابة.

قال الزين ابن المنير[1]: (في مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله – تعالى – لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه – سبحانه وتعالى) اهـ.

وقال ابن حزم الظاهري[2]: (ما التلبية إلاّ شريعة أمر الله بها لا علة لها إلاّ ما قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [3]) اهـ، وردٌّ على من قالوا إن التلبية استجابة بأن قولهم دعوى لا برهان على صحتها. وقولهم أصح من قوله.

المبحث الخامس: حكم التلبية للمحرم وللحلال

أجمع أهل العلم على مشروعية التلبية. واختلفوا في حكمها في الحج والعمرة على ثلاثة أقوال:

– الأول: أنها سنة. قاله الإمامان الشافعي، وأحمد، والحسن بن حي[4].

وحكى النووي[5] اتفاق الشافعية عليه، وأنه المذهب، وأن من نقل عن الشافعي غير ذلك فنقله مردود.

– والثاني: أنها واجبة. قاله أصحاب مالك، وقالوا: يجب بتركها دم؛

---

(١) كما في: الفتح (٣/٤٧٨). وانظر: عمدة القارئ (٩/١٧٢).

(٢) المحلى (٧/١٣٥).

(٣) من الآية: (٧) من سورة: هود. ومن الآية: (٢) من سورة: الملك.

(٤) انظر: المغني (٥/١٠٠-١٠١)، وعمدة القارئ (٩/١٧١)، والتمهيد (١٥/١٣٣ – ١٣٤).

(٥) المجموع (٧/٢٤٥-٢٤٦).

لأنها نسك، ومن ترك نسكاً أراق دماً[١].

– والأخير: أنها شرط للإحرام، لا يصح إلا بها. قاله الثوري، وأبو حنيفة، فالإحرام عندهما من شرطه التلبية، ولا يصح عندهما إلاّ بها. والقول الأول هو الراجح؛ لأن التلبية ذكر فلم تجب[٢]. واستحب جماعة من أهل العلم التلبية للحلال، قالوا: ولا يصير محرماً بذلك إلاّ أن ينوي الإحرام[٣].

المبحث السادس: حكم التلبية بغير العربية

الأصل أن يلبي صاحب النسك بالعربية، لا يلبي بغيرها؛ لأنها ذكر مشروع، فلا يشرع بغير العربية كالأذان، والأذكار المشروعة في الصلاة. وإن لم يحسن التلبية بالعربية أمر بالتعليم، وفي مدة التعليم يلبي بلسان قومه. ثم يلبي بها وإن لم يفقهها[٤]. وعن بعض الأحناف أن لفظ العربية والفارسية فيها سواء[٥]. والأول أصح.

المبحث السابع: حكم من عجز عن التلبية، والنيابة فيها

من عجز عن الإتيان بلفظ التلبية لَبّى بما يحسن، ولا شيء عليه[٦]. ومن كان أخرس، أو مريضاً لا يستطيع الكلام، أو صغيراً فإنه يُلبى عنه؛ لقوله – تعالى[٧]: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾. ولقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه

---

(١) انظر: المواضع المتقدمة من المصادر نفسها، وبداية المجتهد (١/٤٦٧).

(٢) انظر: المواضع المتقدمة من المصادر نفسها، وبدائع الصنائع (٢/٣٦٦).

(٣) انظر: شرح العمدة (١/٦١٦)، والمغني (٥/١٠٧-١٠٨)، والمهذب للشيرازي (٧/٢٤٠)، وشرحه المجموع (٧/٢٤٥-٢٤٦)، والدر المختار مع شرحه رد المحتار (٣/٥٠٢).

(٤) انظر: المبسوط (٥/٦)، والمغني (٥/١٠٧)، والمجموع (٧/٢٤٦)، وشرح العمدة (١/٦٠٧).

(٥) انظر: الموضع المتقدم من المبسوط.

(٦) انظر: المبسوط (٥/٦)، والمغني (٥/١٠٧)، والمجموع (٧/٢٤٦)، وشرح العمدة (١/٦٠٧).

(٧) في الآية الأخيرة، من سورة: البقرة.

ما استطعتم)، متفق عليه من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه[1]. ولأن أمور الحج كلها تدخلها النيابة لمن عجز عنها[2].

المبحث الثامن: حكم رفع الصوت بالتلبية

تقدم[3] من حديثي: زيد بن خالد، وابن عباس– رضي الله عنهم– أن رفع الصوت بالتلبية من أمر الله– جل ثناؤه–، وهما حديثان حسنان لغيرهما.

وروى عبد الرزاق[4] بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: (كان ابن عمر يرفع صوته بالتلبية فلا يأت الروحاء حتى يصحل[5] صوته) اهـ، وإسناده صحيح. وروى ابن حزم[6] بسنده عن سعيد بن منصور بسنده عن أبي حازم قال: (كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا أحرموا لم يبلغوا الروحاء[7] حتى تبح أصواتهم) اهـ. وهذا إسناد حسن؛ فيه الفضل بن عطية، وهو: المروزي، صدوق فيه كلام لا يضره في حديثه هذا[8]. ورفع الصوت بها منقول عن جماعة آخرين

---

(١) البخاري (١٣/٢٦٤) ورقمه: ٧٢٨٨، ومسلم (٢/٩٧٥)، و(٤/١٨٣٠) ورقمه: ١٣٣٧.

(٢) شرح العمدة (١/٦٠٧-٦٠٨)، وانظر: مصـ ـ ابن أبي شيبة (٤/٤٢٧).

(٣) برقم/١-٦.

(٤) كما في: التمهيد (١٧/٢٤٢)، والاستذكار (٤/٥٧).

(٥) يقال: (صحل صوته صحلاً، فهو: صحل) إذا كانت فيه بحّة. وهو أن لا يكون الصوت حاداً. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (ص/٤٧٢)، والتمهيد (١٧/٢٤٢)، والاستذكار (٤/٥٧)، والنهاية (باب: الصاد مع الحاء) ٣/١٤.

(٦) المحلى (٧/٩٤).

(٧) بفتح أوله، وبالحاء المهملة ممدودة: قرية بين المدينة وبدر، على مسافة أربعة وسبعين كيلو من المدينة. ولها ذكر في السيرة، والأحاديث. انظر: معجم ما استعجم (٢/٦٨١-٦٨٣)، والمعالم الأثيرة (ص/١٣١).

(٨) انظر: تهذيب الكمال (٢٣/٢٣٥) ت/٤٧٤٠، والتقريب (ص/٧٨٣) ت/٥٤٤٤.

من السلف، يطول عدهم[١].

ولأهل العلم في حكم رفع الصوت بها ستة أقوال:

الأول: أنه مستحب. وبه قال الجمهور، ومنهم: الثوري، وأبو حنيفة، والشافعي في الجديد؛ للأحاديث الواردة باستحبابه؛ كحديثي السائب الأنصاري، وابن عباس المتقدمين[٢].

والثاني: أنه لا يُرفع الصوت بها إلاّ في مساجد الجماعات. وهو قول مالك في الموطأ[٣].

والثالث: أنه لا يرفع الصوت بها إلاّ في المسجد الحرام، ومسجد منى. وهو رواية ابن القاسم عن مالك. وبه قال الشافعي في قوله القديم، وزاد: مسجد عرفة.

والرابع: أنه لا يرفع الصوت بها إذا كانت مقترنة بالإحرام. وبه قال بعض الشافعية كالجويني.

والخامس: أنه واجب، وهو فرض ولو مرة. وبه قال أهل الظاهر.

والأخير: أنه مكروه. حكاه ابن حزم[٤] عن بعض الناس، وتعقبه بقوله: (وهذا خلاف السُّنّة)اهـ.

والقول الأول هو الراجح. ولكن لا يجهد الملبي نفسه في رفع الصوت زيادة على الطاقة لئلا ينقطع صوته بالتلبية، ويتعذر عليه الرفع بعد ذلك.

وهذه الأقوال كلها في الرجل. وحكى بعض أهل العلم كابن عبد البر الإجماع أن السنة في المرأة أن لا ترفع صوتها بالتلبية. وإنما عليها أن تُسمع

---

(١) انظر- مثلاً -: المصنف لابن أبي شيبة (٤/٤٦٣-٤٦٤) رقم/١-١٣، والمحلى (٧/٩٤)، والتمهيد (١٧/٢٤١-٢٤٢)، والمغني (٥/١٠١-١٠٢).

(٢) برقمي/١، ٦.

(٣) ستأتي الحوالة عليه آخر المبحث.

(٤) المحلى (٧/٩٤).

نفسها؛ لما يُخاف من الفتنة. فخرجت من جملة الأمر برفع الصوت المذكور في الحديث، وبقي في الرجال[1]. وذهب ابن حزم[2] إلى أن المرأة في ذلك كالرجل. والصحيح ما حُكي عليه الإجماع، والجمهور من أهل العلم على عدم اعتبار مخالفة الظاهرية فيه[3].

المبحث التاسع: حكم الإكثار من التلبية، والمواضع التي تتأكد فيها

اعلم أن السلف يستحبون للحاج، والمعتمر استدامة التلبية، والإكثار منها على كل حال، من غير تقييد بعدد، قائماً، وقاعداً، وراكباً، وماشياً، وجُنُباً، وحائضاً، ويتأكد استحبابها عندهم دبر الصلوات المكتوبات، وإذا هبط وادياً، وإذا علا نشزاً، وإذا لقي راكباً، وإذا استوت به راحلته، وعند إقبال الليل والنهار، ونحو ذلك[4]. وذكر ابن عبد البر[5] أن التلبية دبر كل صلاة، وعلى كل شرف مستحب عند جميع العلماء لا يختلفون فيه.

وإنما تأكد استحبابهم للتلبية في المواضع المذكورة لأنها مواضع تكثر فيها الأصوات، والضجيج، وقد قال النبي ﷺ: (أفضل الحج: العج، والثج) اهـ.

---

(١) انظر في المسألة: الموطأ (٣٣٤/١)، ومصنف ابن أبي شيبة (٤١٦/٤)، والأم (٣٩٢/٣-٣٩٣)، والمحلى (٩٤/٧)، والتمهيد (٢٤٢/١٧)، وبداية المجتهد (٤٦٧/١)، والمهذب للشيرازي (٢٤٠/٧-٢٤١)، والمبسوط (٦/٥)، والمغني (١٠٢/٥، ١٠٦-١٠٧)، والمجموع (٢٤٥/٧)، وشرح العمدة (٦١٢/١-٦١٥)، وعمدة القارئ (١٧٠/٩-١٧١)، والدر المختار وشرحه رد المحتار (٥٠٢/٣).

(٢) المحلى (٩٤/٧).

(٣) انظر: شرح النووي على مسلم (١٤٢/٣)، والبحر المحيط (٤٧١/٤-٤٧٤).

(٤) انظر: الأم (٣٩٣/٣-٣٩٥)، والمغني (١٠٥/٥-١٠٦)، والمجموع (٢٤٥/٧)، والدر المختار مع شرحه رد المحتار (٥٠١/٣-٥٠٦)، وشرح العمدة (٥٩٨/١-٦٠٦).

(٥) الاستذكار (٥٧/٤).

والعج: التلبية. والثج: نحر البدن[١].

المبحث العاشر: متى تستحب البداية بالتلبية

تستحب البداية بالتلبية عقب الإحرام بالنسك من الميقات، أو من محاذاته. والإحرام بالنسك جائز عقيب صلاة، وعند استواء الراحلة، وإذا بدأ بالسير. وهذا كله مروي عن النبي ﷺ من طرق ثابتة. ولا يُعلم أحد خالف في جواز ذلك كله[٢].

المبحث الحادي عشر: متى يقطع الحاج، والمعتمر التلبية

لم يوجب أحد من السلف – في ما أعلم – في هذه المسألة شيئاً. واختلفوا في المستحب فيها في الحج على أربعة أقوال:

الأول: عدم قطعها أبداً حتى يرمي جمرة العقبة يوم النحر. وهذا قول جمهور الفقهاء، وأهل الحديث. إلاّ أنهم اختلفوا في وقت قطعها. فقال جماعة كأبي حنيفة، والشافعي، وأصحابهما، وغيرهم: يقطعها في أول حصاة يرمي بها من جمرة العقبة. وقال أحمد، وإسحاق، وطائفة من أهل النظر والأثر: يقطعها إذا رمى جمرة العقبة بأسرها. قالوا: وهو ظاهر الحديث (أن رسول الله ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة)[٣]، ولم يقل أحد من رواة هذا الحديث حتى رمى بعضها.

---

(١) انظر الأحاديث المتقدمة برقم/١، ٨-١٠.

(٢) انظر: صحيح البخاري (٣/٤٦٨، ٤٧٦-٤٨٣) رقم الأحاديث/١٥٤١، ١٥٤٦، ١٥٥٢-١٥٥٥، وصحيح مسلم (٢/٨٤١-٨٤٥) رقم/١١٨٤، ١١٨٦، ١١٨٧، وسنن أبي داود (٢/٣٧٢-٣٧٦) رقم/١٧٧٠-١٧٧٥، والمبسوط (٤/٤-٥)، وبداية المجتهد (١/٤٦٧)، والمغني (٥/٨١-٨٢)، و (٥/١٠٠-١٠١)، وشرح العمدة (١/٤١٩-٤٣٣)، والفتح (٣/٤٧٦-٤٨٣، ٤٦٨-٤٦٩).

(٣) متفق عليه من حديث الفضل بن العباس – رضي الله عنهما-. رواه البخاري في (كتاب: الحج، باب: الركوب والارتداف في الحج) ٣/٤٧٣ ورقمه: ١٥٤٣، ١٥٤٤. ومسلم في (كتاب: الحج، باب: استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم =

والثاني: عدم قطعها إلاّ إذا راح من منى إلى عرفة، فيهلل، ويكبر، ولا يلبي. والثالث: عدم قطعها إلاّ عند زوال الشمس يوم عرفة.

والأخير: عدم قطعها إلاّ إذا راح من عرفة إلى الموقف، وذلك بعد جمعه بين الظهر والعصر في أول وقت الظهر[1].

واختلفوا في المستحب فيها في العمرة على قولين:

أحدهما: عدم قطعها إلاّ إذا استفتح الطواف، وشرع فيه. وبه قال أكثر أهل العلم. والآخر: عدم قطعها لمن أحرم بالعمرة من التنعيم إلاّ إذا رأى البيت. ومن أحرم من المواقيت إذا دخل الحرم، وانتهى إليه. وبه قال مالك، وغيره[2].

والراجح في المسألتين المتقدمتين ما ذهب إليه الجمهور، وهو ما عبر عنه شيخ الإسلام[3] بقوله: (والصواب: أن صاحب النسك تشرع له التلبية من حين الإحرام إلى الشروع في الإحلال. ففي الحج يلبي إلى أن يأخذ في رمي جمرة العقبة، وفي العمرة إلى أن يشرع في الطواف باستلامه الحجر) اهـ. ومذهب جماعة من الصحابة، والتابعين، وعلماء المسلمين أنه لا بأس بها في طواف القدوم من غير رفع الصوت بها[4].

المبحث الثاني عشر: حكم الزيادة على ألفاظ التلبية

قدمت[5] عن أهل العلم أنهم قد أجمعوا على القول بالتلبية. وأن لفظ

= النحر) ٢/٩٣١-٩٣٢ ورقمه: ١٢٨٠.

(١) انظر: التمهيد (١٣/٧٢-٨٤)، والفتح (٣/٤٨٣).

(٢) انظر: التمهيد (١٣/٨٤-٨٥)، وبدائع الصنائع (٢/٣٤٧، ٤٨٠)، وبداية المجتهد (١/٤٦٨)، والفتح (٣/٤٨٣).

(٣) شرح العمدة (١/٦٠٩-٦١٠).

(٤) انظر: المغني (٥/١٠٧-١٠٨)، والمجموع (٧/٢٤٥-٢٤٦).

(٥) في آخر الكلام في المبحث الثالث، من هذا الفصل.

تلبية رسول الله ﷺ: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك). واختلفوا في حكم الزيادة على هذا اللفظ على قولين:

الأول: أنه لا بأس بها. قال به الجمهور، قالوا: لا بأس أن يُزاد فيها ما شاء الملبي، وأحب، وأعجبه. وعن مالك في رواية عنه أنه لا بأس أن يُزاد فيها ما كان ابن عمر[1] يزيده من قوله: (لبيك، وسعديك، والخير بيديك، والرغباء إليك، والعمل) اهـ. وقال الشافعي: (إن زاد في التلبية شيئاً من تعظيم الله فلا بأس – إن شاء الله – وأحب إليّ أن يقتصر) اهـ.

والآخر: أنها مكروهة، وبه قال مالك، والشافعي– في رواية عنهما–، وأبو يوسف من الحنفية، واختاره الطحاوي. لأنه ورد عن بعض الصحابة النكير على من زاد[2].

والقول الأول أصح؛ لأنه ثبت عند أبي داود[3]، وغيره من حديث جابر ابن عبد الله– رضي الله عنهما – قال: «أهلّ رسول الله ﷺ...»، فذكر التلبية، ثم قال: (والناس يزيدون: ذا المعارج، ونحوه من الكلام، والنبي ﷺ يسمع فلا يقول لهم شيئاً) اهـ، صححه الألباني[4]. قال ابن عبد البر[5]: (من زاد في التلبية ما يجمل ويحسن من الذكر فلا بأس. ومن اقتصر على تلبية رسول الله ﷺ فهو أفضل عندي. وكل ذلك حسن – إن شاء الله عز وجل)اهـ. وقال ابن

---

(١) رواه عنه جماعة، ومنهم: مسلم في صحيحه (٢/٨٤١-٨٤٢) رقم/١١٨٤.

(٢) انظر: الأم (٣/٣٩٠-٣٩٢)، والتمهيد (١٥/١٢٥)، والمغني (٥/١٠٣-١٠٤)، والمهذب (٧/٢٤١)، والمجموع (٧/٢٤٥)، وشرح العمدة (١/٥٨٦-٥٩١)، وعمدة القارئ (٩/١٧٣).

(٣) في (كتاب: المناسك، باب: كيف التلبية) ٢/٤٠٤ ورقمه: ١٨١٣.

(٤) صحيح سنن أبي داود (١/٣٤١) ورقمه: ١٥٩٨.

(٥) التمهيد (١٥/١٢٩-١٣٠)، وانظره (١٥/١٢٧).

قدامة[1]: (ولا تستحب الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ، ولا تكره. ونحو ذلك قال الشافعي، وابن المنذر؛ وذلك لقول جابر: فأهل رسول الله ﷺ بالتوحيد... وأهل الناس بهذا الذي يهلون، ولزم رسول الله ﷺ تلبيته) اهـ. ثم أورد[2] بعض ألفاظ ما زاده بعض السلف، ثم قال: (وهذا يدل على أنه لا بأس بالزيادة، ولا تستحب؛ لأن النبي ﷺ لزم تلبيته، فكررها، ولم يزد عليها) اهـ.

المبحث الثالث عشر: ما يُستحب من القول إثر التلبية

ذكر جماعة من الفقهاء أنه يُستحب لمن فرغ من التلبية أن يتبعها الصلاة على النبي ﷺ، ويسأل الله – جل ذكره – مغفرته والجنة، ويستعيذه من غضبه والنار؛ فإن ذلك أعظم ما يُسأل. ثم يَسأل بعده ما أحب[3].

المبحث الرابع عشر: حكم التلبية جماعة

التلبية جماعة عمل محدث على غير هدي النبي ﷺ وأصحابه. وقد صحّ عنه ﷺ أنه قال: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)، رواه: مسلم[4] من حديث عائشة– رضي الله عنها–. فإذا كان أصحاب النسك جماعة فلا يلبوا جميعاً، ولا يمش أحد على تلبية الآخر، بل كل إنسان يلبي بنفسه[5]. ومن عمل غير ذلك فعمله رد عليه، غير مقبول منه حتى يكون متابعاً لرسول الله ﷺ، مخلصاً لله– تعالى.

---

(١) المغني (٥/١٠٣).

(٢) المصدر نفسه (٥/١٠٣-١٠٤).

(٣) انظر: الأم (٣/٣٩٥)، والمغني (٥/١٠٧-١٠٨).

(٤) في (كتاب: الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور) ٣/١٣٤٣ ورقمه: ١٧١٨.

(٥) انظر: الدر المختار وحاشيته رد المحتار (٣/٥٠٢).

المبحث الخامس عشر: شرح ألفاظ التلبية، وإعرابها

لفظ التلبية لفظ شرعي جليل المبنى، عظيم المعنى، اشتمل على معاني سامية، ودلالات عالية، وإليك شرحه، وإعرابه بإيجاز:

فقول (لبيك) أي: إجابتي لك يا رب إجابة بعد إجابة. مخلصاً، محباً، مقيماً على طاعتك وأمرك، غير خارج عن ذلك، ولا شارد عليك. و(لبيك) لفظ مثنى على معنى التأكيد، والتكثير، أي: إلباباً بك بعد إلباب، وإجابة لك بعد إجابة. قاله سيبويه. وقال يونس بن حبيب النحوي: (ليس بمثنى إنما هو مثل: عليك، وإليك) اهـ. يعني: إنه اسم مفرد، والباء فيه كالياء في عليك وإليك في انقلابها ياء لاتصالها بالضمير. وأكثر الناس على ما قاله سيبويه. وعن يونس أنها مأخوذة من قولهم: (لَبَّبْتُ) من (لَبَب) على وزن فعلل، فأبدلت الباء الثالثة ياء لأجل التضعيف؛ استثقالاً لثلاث ياءات، ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وبناء على بعض ما تقدم فقول (لبيك) مثنى منصوب على المصدرية بفعل محذوف لا يظهر على قول سيبويه. وعلى قول يونس النحوي اسم مفرد مقصور بمنزلة (فتى، ولدى)، أصله (لبّى) فقلبت ألفه ياء مع المضمر، فقيل: (لبيك) كما يقال (عليك، وإليك). وأكثر الناس على الأول. ويجاب عن قول يونس بما ورد من قول الفصيح: (فلبّى يدي مسور) فلم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء، كما لا تنقلب ألف (على، ولدى) ونحوهما في قولك: (على زيد)، ونحوه. فدل ذلك على أن التلبية لفظ مثنى لا مفرد، وليس بمقصور كما زعم يونس[1].

---

(١) انظر لما تقدم: الكتاب (١/٣٥٠-٣٥١)، والمطلع (ص/١٦٨-١٦٩)، والمغني (٥/١٠٢-١٠٣)، والنهاية (باب: اللام مع الباء) ٤/٢٢٢، والمجموع (٧/٢٤٤)، وشرح ابن عقيل (٣/٥٤-٥٥)، ولسان العرب (حرف: الباء، فصل: اللام) ١/٧٣٠-٧٣١، و(حرف: الواو والياء من المعتل، فصل: اللام) ١٥/٢٣٨-٢٣٩، وعمدة القارئ (٩/١٧٢)، وتاج العروس (باب: الباء، فصل: اللام) ٥/١٨٤، ١٨٥، ١٨٦-١٨٧، وتوضيح المقاصد =

والكاف في (لبيك) ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. وقول (اللهم): أصله (يا الله) فحذفت ياء النداء، وعوض عنها بالميم – ولذا لا يجتمعان–، وشدّدت لتكون على حرفين كالمعوض عنه. وهو من خصائص هذا الاسم لدخولها عليه مع لام التعريف، وهذا مذهب البصريين. وقيل: إن الميم في (اللهم) بقية جملة محذوفة، وهي: (أُمَّنا بخير)، والأصل فيها: (يا الله أُمّنا بخير)، فخفّف بحذف حرف النداء. وقد يقال في هذا اللفظ في غير التلبية: (لاَهُمّ) بحذف أل.

وقول: (لبيك اللهم) أي: يا الله أجبناك في ما دعوتنا على لسان خليلك إبراهيم – عليه السلام – لما نادى بالحج[1]. والمحرم بتلبيته مستجيب لدعاء الله إياه في إيجاب الحج عليه، ومن أجل الاستجابة – والله أعلم – لبّى؛ لأن من دعي فقال: (لبيك) فقد استجاب[2].

ولفظ الجلالة منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب.

وقول (لبيك) بعد ذلك مرتين: تقدم الكلام فيه. وفي ذكر هذا اللفظ ثلاثاً إشارة إلى أن التأكيد اللفظي لا يزاد فيه على ثلاث مرات، واتفق البلغاء عليه. وتكرار هذا اللفظ في التلبية بعد ذلك ليس من التأكيد، بل للتكثير والمبالغة والمداومة، أي: إجابة بعد إجابة، وإقامة بعد إقامة. كما قالوا (حنانيك) أي: رحمة بعد رحمة، أو رحمة مع رحمة، أو ما أشبهه. وذلك كتكرار قوله – تعالى– في سورة الرحمن: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾. وقوله في سورة المرسلات: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾، فإنهما ليسا من التأكيد في شيء[3].

= (٢/١٠٦٨-١٠٦٩).

(١) انظر: مشارق الأنوار (١/٣٦٣)، وعمدة القارئ (٩/١٧٢)، وفيض القدير (٢/١٢٧، ١٢٨).

(٢) انظر: التمهيد (١٥/١٣٠).

(٣) انظر: المغني (٥/١٠٣)، والمجموع (٧/٢٤٤)، وشرح العمدة (١/٥٨١)، وشرح الزرقاني =

وقول (لا شريك لك لبيك): نفي للشريك مع الله في ألوهيته، وربوبيته، وأسمائه وصفاته. وتبرؤ ممن وقع ذلك منه من أهل الكتابين، وسائر المشركين والكافرين. واللفظ مقتضٍ إثبات التوحيد والإخلاص، والإعلان بهما. والإقرار لله – تعالى – بالعبودية المحضة، وأنه واحد في ألوهيته لا ند له، وواحد في ربوبيته لا شريك له، وواحد في أسمائه وصفاته لا شبيه له. والبراءة من كل ما يعبد من دون الله، ومن كل ما يقصد به غير وجه الله من أعمال العبد الظاهرة والباطنة. وفي قول الملبي: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك) تكثير للإعلان بالاستجابة لله – جل ذكره – وبالإقامة على ذلك مع كمال الإخلاص والمحبة، وأن الأعمال كلها يجب أن تكون كذلك.

و(لا) في قول: (لا شريك لك) نافية للجنس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. و (شريك) اسم لا النافية للجنس، مبني على الفتح في محل نصب. و(لك) اللام فيه حرف جر. والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر. والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: (موجود)، أو (حق)، أو (ثابت)، أو نحو ذلك، خبر لا النافية للجنس في محل رفع. و (لبيك) تقدم الكلام فيه.

وقول (إن الحمد، والنعمة لك): إن – بكسر الألف، نصّ عليه الإمام أحمد، وهو اختيار أهل العربية – وبالفتح جائز، وبه نهج العامة، إلاّ أن الكسر أجود. قال ثعلب: (من قال " أن " بفتحها فقد خص. ومن قال بكسر الألف فقد عم)اهـ. يعني: أن من كسر جعل الحمد لله على كل حال، كأنه لما قال (لبيك) استأنف كلاماً وابتدأه فقال: (إن الحمد والنعمة لك). ومن فتح فمعناه لبيك– أو أجبتك –؛ لأن الحمد لك، أي لهذا السبب– أي على التعليل[1].

= (٣٢٥/٢).

(١) انظر: التمهيد (١٢٧/١٥، ١٣١-١٣٢)، والمبسوط (٥/٤)، والمجموع (٢٤٤/٧)، =

وقال ابن عبد البر[1] إن المعنى عنده واحد على الوجهين؛ لأن من فتح أراد لبيك لأن الحمد لك على كل حال. واعتُرض عليه؛ لأن التقييد ليس في الحمد، وإنما في التلبية[2].

والحمد: ذكر محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه على كل حال. وهو والشكر متقاربان، والحمد أعمهما؛ لأنك تحمد الإنسان على صفاته الذاتية، وعلى عطائه، ولا تشكره على صفاته[3].

والنعمة – بفتح النون المشددة، وسكون العين المهملة –: المسرة والفرح والترفُّه[4]، والدعة والمال، وهي ضد البأساء. والنعمة- بكسر النون –: الإحسان[5].

وإن: حرف ناسخ يفيد التوكيد في ما بعده، ينصب الاسم ويرفع الخبر، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. والحمد: اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. والنعمة: الواو للعطف، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وما بعده معطوف على اسم إن – على المشهور عند أهل اللغة – منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وقال جماعة بجواز رفعه على الابتداء، ويكون خبره محذوفاً تقديره: (والنعمة مستقرة لك)[6]. ولك: اللام فيه حرف جر.

= وعمدة القارئ (٩/١٧٢-١٧٣)، وشرح الزرقاني (٢/٣٢٥)، والمغني (٥/١٠٣)، والمطلع (ص/١٦٦).

(١) التمهيد (١٥/١٣١-١٣٢).

(٢) انظر: عمدة القارئ (٩/١٧٢-١٧٣)، وشرح الزرقاني (٢/٣٢٥).

(٣) انظر: النهاية (باب: الحاء مع الميم) ١/٤٣٦-٤٣٧.

(٤) انظر: المصدر نفسه (باب: النون مع العين) ٥/٨٣.

(٥) انظر: المغني (٥/١٠٣)، ولسان العرب (حرف: الميم، فصل: النون) ١٢/٥٧٩، وعمدة القارئ (٩/١٧٣).

(٦) انظر: المجموع (٧/٢٤٤)، وعمدة القارئ (٩/١٧٣)، وشرح الزرقاني (٢/٣٢٥).

والكاف ضمير متصل، مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر. والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن، في محل رفع.

والحمد على الآلاء والنعم، وإضافتها إلى الله – تعالى – عبادتان لا يجوز صرفهما إلى غيره. وفي الإقرار بهما، والحمد عليهما تعبدٌ لله – تعالى–، ودليل على الإخلاص. وفي ذلك كله رحمة بالعبد إذ وفقه الله للعمل، ومعرفة نعم الله، وشكره عليها، وإضافتها إليه.

وقول (والمُلك) – بضم الميم – أي: مُلك كل شيء له. والله الملك، ملك الملوك، له الملك والسلطان والعظمة والعز، له السموات والأرض وما فيهن وما بينهن خلقاً وعلماً وتصريفاً. وهو – جل وعلا – مالك يوم الدين، وما يكون فيه، وما فيه كله. والمُلك يذكر ويؤنث كالسلطان، ويجمع على أملاك[1]. والملك: الواو فيه للعطف، وهو حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وما بعده منصوب – على المشهور – معطوف على اسم إن، وعلامة نصبه الفتحة، وهو من باب عطف المفردات. ويجوز فيه الرفع على الابتداء، فيكون (الملك) مبتدأ مرفوعاً، وعلامة رفعه الضمة. وخبره محذوف دل عليه ما قبله (أي: خبر إن)، والتقدير: (والملك لك)، فيكون من باب عطف الجمل. وبناء عليه يكون قرن الحمد بالنعمة، وأفرد الملك لأن الحمد متعلق بالنعمة، ولهذا يقال: (الحمد لله على نعمه)، فجمع بينهما كأنه قال: (لا حمد إلا لك؛ لأنه لا نعمة إلا لك). وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكره لتحقيق أن النعمة كلها لله؛ لأنه صاحب الملك[2].

---

(١) انظر: المطلع (ص/١٦٩)، ولسان العرب (حرف: الكاف، فصل: الميم) ١٠/٤٩١-٤٩٢، وعمدة القارئ (٩/١٧٣)، وشرح الزرقاني (٢/٣٢٥).

(٢) انظر: الموضعين المتقدمين من عمدة القارئ، وشرح الزرقاني.

وأشكر فضيلة الشيخ: سامي بن عمير الصاعدي (المحاضر في كلية اللغة العربية في الجامعة =

وقول (لا شريك لك): تقدم الكلام فيه. وفي تكراره تأكيد لما تقدم من معناه، وما شرحته من مقتضاه.

واعلم أن من تأمل المعاني العظيمة، والدلالات الشريفة لكلمة التلبية استبان له أنها بمعاني سورة الفاتحة، فيهما المقاصد نفسها، والرغائب ذاتها – والله الموفق برحمته.

= الإسلامية) على ما أفادني به من الفوائد المهمة في إعراب هذه الكلمة الجليلة.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين... أما بعد:

فقد جمعتُ في هذا البحث ما وقفت عليه من الأحاديث الواردة في فضائل التلبية. وعقّبتها بفصل ذكرتُ فيه عدداً من المباحث في تعريفها، وشرح ألفاظها، وبيان ما وقفت عليه من أحكامها الفقهية، ومسائلها اللغوية، ونحو ذلك.

ومن أهم الفوائد، وأبرز الأحكام التي أظهرها البحث:

أولاً: أن التلبية لها الفضائل العالية، والمزايا المنيفة لمن أخلص واتقى.

ثانياً: أن البحث اشتمل على (٢٦) ستة وعشرين حديثاً في فضائل التلبية من غير تكرار. واشتمل على (٣٠) ثلاثين حديثاً بعدّ المكرر.

منها (١١) أحد عشر حديثاً في المبحث الأول من الفصل الثاني، منها: حديثان صحيحان، وثلاثة أحاديث حسنة لغيرها، وأربعة أحاديث ضعيفة، وحديثان ضعيفان جداً. و(٢) حديثان في المبحث الثاني، أحدهما حسن، والآخر منكر. و(٣) ثلاثة أحاديث في المبحث الثالث، منها: حديث صحيح، وحديثان ضعيفان. و(١١) أحد عشر حديثاً في المبحث الرابع، منها: حديث حسن، وخمسة أحاديث ضعيفة، وثلاثة أحاديث ضعيفة جداً، وحديث منكر، وحديث لم أقف على سنده بعد. و(٣) ثلاثة أحاديث في المبحث الخامس، منها: حديثان ضعيفان، وحديث منكر.

ثالثاً: أن من فضائل التلبية الثابتة: أن رفع الصوت بها أمر من الشارع. وأنه من أفضل أعمال النسك. وأنها شعار له. وأن الملبي يلبي بتلبيته ما بين يديه، وما عن يمينه، وما عن شماله حتى تنقطع الأرض.

رابعاً: أنها لفظ يفيد الإجابة بعد الإجابة، والإقامة بعد الإقامة على

الطاعة والانقياد، مع كمال الإخلاص، والمحبة لله – تبارك وتعالى–.

خامساً: أنها تسمى – أيضاً – بالإهلال.

سادساً: أنها مشروعة بالكتاب، والسنة، والإجماع. وفيها استجابة لنداء الله تعالى بحج بيته الحرام.

سابعاً: أنها سنة للمحرم. مستحبة للحلال، ولا يصير الحلال بها محرماً إلا إذا نوى. ويستحب للمحرم البداءة بها عقب الإحرام من الميقات، أو محاذاته.

ثامناً: أنها لا تشرع بغير اللغة العربية إلا للعاجز. ويجوز للمريض ونحوه أن ينيب من يلبي عنه.

تاسعاً: أن رفع الرجال أصواتهم بها، وإكثار صاحب النسك منها مستحب. لاسيما دبر الصلوات، أو عند هبوط الأودية، أو عند صعود المرتفعات، أو عند تلاقي الركب، أو نحو ذلك من تغير الأحوال.

عاشراً: أنها لا تُقطع من الحاج إلا إذا شرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر. ومن المعتمر إلا إذا شرع في الطواف.

حادي عشر: أن المستحب في لفظها الاقتصار على تلبية رسول الله ﷺ. ومن زاد عليها بما يحب فلا بأس. ويصلي عقبها على رسول الله ﷺ، ثم يدعو بما شاء.

ثاني عشر: أن قولها جماعة بدعة.

ثالث عشر: أن معانيها معاني سورة الفاتحة نفسها.

والله المسؤول أن يخلص عملي، وأن ينفعني بهذا البحث، وكل من قرأه، أو نظره، أو نبه على ملحوظة فيه. وأن يجعله موجباً لرحمته، محققاً لرضاه؛ إنه على كل شيء قدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الآحاد والمثاني لأبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني (المعروف بابن أبي عاصم)، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، نشر: دار الراية(الرياض) ١/ ١٤١١ هـ.

٣. الأحاديث المختارة (أو: المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاريّ، ومسلم في صحيحيهما) لضياء الدّين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسيّ ت (٦٤٣ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن د هيش، نشر: مكتبة النّهضة الحديثة (مكّة المكرّمة) ١/ ١٤١٠هـ.

٤. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان لعلاء الدّين بن بلبان الفارسيّ ت (٧٣٩ هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسّسة الرّسالة (بيروت) ١/ ١٤٠٨ هـ.

٥. أحوال الرّجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجانيّ ت (٢٥٩ هـ)، تحقيق: صبحي السّامرّائيّ، ط: مؤسّسة الرّسالة ١/١٤٠٥ هـ.

٦. أخبار مكة لمحمد بن إسحاق الفاكهي (من علماء القرن الثالث)، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، نشر: دار خضر (بيروت) ٢/ ١٤١٤هـ.

٧. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي (ت/ ٤٦٣هـ)، نشر دار قتيبة للطباعة (دمشق)، ودار الوعي (القاهرة) ١/ ١٤١٤هـ.

٨. أسد الغابة في معرفة الصّحابة، لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن الأثير الجزريّ ت (٦٣٠هـ)، نشر: دار الفكر (بيروت) سنة:١٤٠٩هـ.

٩. الإصابة في تمييز الصّحابة للحافظ أبي الفضل بن حجر العسقلانيّ ت (٨٥٢هـ)، نشر: دار إحياء التّراث العربيّ (بيروت) ١/ ١٣٢٨هـ.

١٠. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني (ت/ ٧٦٥هـ)، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، نشر: جامعة الدراسات الإسلامية (باكستان) ١/ ١٤٠٩هـ.

١١. الأم لمحمد بن إدريس الشافعي (ت/ ٢٠٤هـ)، نشر: دار الفكر ١/ ١٤٠٠هـ.

١٢. البحر الزّخّار لأبي بكر أحمد بن عمرو البزّار ت (٢٩٢هـ)، تحقيق: د.محفوظ الرّحمن زين الله، نشر: مؤسّسة علوم القرآن (بيروت)، ومكتبة العلوم والحكم (المدينة النّبويّة).

١٣. البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت/٧٩٤هـ)، مراجعة: د.عمر الأشقر.

١٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي(ت/ ٥٨٧هـ)، تحقيق الشيخ: علي معوض، والشيخ عادل عبد الموجود، نشر: دار الكتب

العلمية(بيروت)١/ ١٤١٨هـ.
١٥.بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي (ت/ ٥٩٥هـ)، راجع أصوله: عبد الحليم محمد عبد الحليم، نشر: دار الكتب الإسلامية (مصر) ٢/ ١٤٠٣هـ.
١٦.تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت/ ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، نشر: مطبعة الحكومة (الكويت) ٢/١٤٠٧هـ.
١٧.تأريخ الأمم والملوك لمحمد بن جرير الطبري أبي جعفر (ت/٣١٠هـ)، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، ١/١٤٠٧هـ.
١٨.تأريخ أسماء الثقات لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين ت (٣٨٥هـ) تحقيق: د.عبد المعطي قلعجيّ، نشر: دار الكتب العلميّة (بيروت) ١/ ١٤٠٦هـ.
١٩.تأريخ الثقات للحافظ أحمد بن عبد الله العجليّ ت (٢٦١هـ)، بترتيب: نور الدّين الهيثميّ، وتضمينات: الحافظ ابن حجر، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلميّة (بيروت) ١/ ١٤٠٥هـ.
٢٠.التأريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ ت (٢٥٦هـ)، نشر: دار الفكر (بيروت) سنة/ ١٤٠٧هـ.
٢١.تأريخ بغداد لأبي بكر الخطيب البغداديّ ت (٤٦٣هـ)، نشر: دار الكتب العلميّة (بيروت).
٢٢.تأريخ عثمان بن سعيد الدّارميّ (ت/ ٢٨٠هـ) عن أبي زكريّا يحيى بن معين (ت/ ٢٣٣هـ) في تجريح الرّواة وتعديلهم، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، نشر: دار المأمون للتراث (دمشق).
٢٣.التأريخ ليحيى بن معين (ت/ ٢٣٣هـ)، رواية: عبّاس الدّوريّ عنه، تحقيق: د.أحمد محمّد نور سيف، نشر: مركز البحث العلميّ التّابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدّة ١/ ١٣٩٩هـ.
٢٤.تأريخ مدينة دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر (ت/ ٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، نشر: دار الفكر(بيروت)، سنة/ ١٤١٥هـ.
٢٥.الترغيب والترهيب من الحديث الشّريف لزكيّ الدّين عبد العظيم بن عبد القويّ المنذريّ (ت/ ٦٥٦هـ) تعليق: مصطفى محمد عمارة، نشر: دار الريّان للتراث، سنة/ ١٤٠٧هـ.
٢٦.تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمّة الأربعة للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ت (٨٥٢هـ) تصحيح: عبد اللّهاشم المدنيّ، نشر: مكتبة ابن تيميّة (القاهرة) سنة/ ١٣٨٦هـ.
٢٧.تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ت (٨٥٢هـ) تحقيق: د.عاصم القريوتيّ، نشر: مكتبة المنار (الأردن) الطبعة الأولى.
٢٨.تقريب التّهذيب للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ت (٨٥٢هـ)، تحقيق: صغير الباكستاني، نشر: دار العاصمة (الرياض) ١/ ١٤١٦هـ.
٢٩.تلخيص المستدرك لشمس الدين الذهبي، انظر: المستدرك للحاكم.
٣٠.التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البرّ القرطبيّ ت

(٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفى العلويّ، ومحمّد البكريّ، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة المغربيّة، سنة: ١٣٧٨هـ.

٣١.تهذيب التّهذيب للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ت (٨٥٢هـ)، ط: دائرة المعارف النّظاميّة (الهند)، ونشر: دار صادق (بيروت) ١/ ١٣٢٥هـ.

٣٢.تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجّاج المزّيّ ت(٧٤٢هـ) تحقيق د.: بشّار عوّاد معروف، نشر: مؤسّسة الرّسالة ١/ ١٤١٣هـ.

٣٣.توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وكناهم محمّد بن عبد الله القيسيّ (المعروف بابن ناصر الدّين)ت (٨٤٢هـ) تحقيق: محمد نعيم العرقسوسيّ، نشر: مؤسّسة الرّسالة ٢/١٤١٤هـ.

٣٤.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان، نشر: دار الفكر العربي ١/ ١٤١٢هـ.

٣٥.التيسير بشرح الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير لعبد الرؤوف المناوي(ت/١٠٣١هـ)، نشر: المكتب الإسلامي.

٣٦.الثّقات لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ ت (٣٥٤هـ)، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانيّة (الهند)، ونشر: دار الفكر (بيروت) سنة: ١٣٩٣هـ.

٣٧.الثّقات الّذين ضعّفوا في بعض شيوخهم للدكتور: صالح بن حامد الرّفاعي، ط: مركز البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، سنة: ١٤١٣هـ.

٣٨.جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت/ ٣١٠هـ)نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي (مصر)٣/ ١٣٨٨هـ.

٣٩.الجامع الصّحيح لأبي عيسى محمّد بن عيسى التّرمذيّ ت (٢٧٩هـ) تحقيق: أحمد شاكر، نشر: دار الكتب العلميّة.

٤٠.الجامع الصّغير في أحاديث البشير النّذير لجلال الدّين السّيوطيّ ت (٩١١هـ)، نشر: دار الفكر (بيروت).

٤١.جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لأبي الفرج عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب الحنبليّ، نشر: مؤسّسة الكتب الثقافيّة (بيروت) ١/ ١٤٠٨هـ.

٤٢.الجرح والتّعديل لأبي محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم الرّازيّ ت (٣٢٧هـ) تحقيق الشّيخ: عبد الرّحمن المعلّميّ، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانيّة (الهند)، سنة/ ١٣٧١هـ، ونشر: دار الكتب العلميّة (بيروت).

٤٣.جزء بيبى بنت عبد الصمد الهروية (ت/٤٧٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، نشر: دار الخلفاء ١/١٤٠٦هـ.

٤٤.جزء علي بن محمد الحميري (ت/ ٣٢٣هـ)، تحقيق د.عبد العزيز البعيمي، نشر: مكتبة الرشد، وشركة الرياض ١/ ١٤١٨هـ.

٤٥.حاشية أبي الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي (ت/ ١١٣٨هـ) على مسند الإمام أحمد، انظر: مسند الإمام أحمد.

٤٦.حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ ت (٤٣٠هـ)، نشر: دار الكتب العلميّة ١/ ١٤٠٩هـ.

٤٧.الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت/ ٩١١هـ)، نشر دار المعرفة (بيروت).

٤٨.ديوان الضّعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين، وثقات فيهم لين لشمس الدّين الذّهبيّ ت (٧٤٨هـ)، تحقيق فضيلة الشّيخ: حمّاد الأنصاريّ، نشر: مكتبة النّهضة الحديثة (مكّة المكرّمة).

٤٩.ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق لشمس الدين الذهبي (ت/ ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادين، نشر: مكتبة المنار (الأردن) ١/ ١٤٠٦هـ.

٥٠.ذيل الكاشف لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت/٨٢٦هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت)١/١٤٠٦هـ.

٥١.رد المحتار على الدر المختار للعلامة محمد أمين بن عمر عابدين(ت/ ١٢٥٢هـ)، تحقيق الشيخ: عادل عبد الموجود، والشيخ علي معوض، نشر: دار الكتب العلمية(بيروت)١/ ١٤١٥هـ.

٥٢.سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة وأثرها السّيّء في الأمّة للشيخ: محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، نشر: مكتبة المعارف.

٥٣.سؤالات الحاكم للدّارقطنيّ ت (٣٨٥هـ) في الجرح والتّعديل، تحقيق: موفّق عبد القادر، نشر:مكتبةالمعارف(الرّياض)١/ ١٤٠٤هـ.

٥٤.سنن أبي داود السّجستانيّ ت (٢٧٥هـ)، تحقيق: عزّت الدّعّاس، وعادل السّيّد، نشر: دار الحديث (بيروت) ١/ ١٣٨٨هـ.

٥٥.سنن أبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ ت (٣٠٣هـ)، ترقيم: عبد الفتّاح أبو غدّة، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلاميّة (حلب)٤/ ١٤١٤هـ.

٥٦.سنن الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرّحمن الدّارميّ ت(٨٦٩هـ)، تحقيق: فوّاز زمرلي، وخالد العلميّ، نشر: دار الريّان للتّراث (القاهرة) ١/ ١٤٠٧هـ.

٥٧.سنن الحافظ أبي عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ (المعروف بابن ماجه)ت (٢٧٥هـ) تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الرّيّان للتّراث.

٥٨.السّنن الكبرى للإمام أبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ ت (٣٠٣هـ)، تحقيق الدّكتور: عبد الغفّار البنداريّ، وسيّد كسروي، نشر: در الكتب العلميّة ١/ ١٤١١هـ.

٥٩.السّنن الكبرى للإمام الحافظ أبي بكر محمّد بن الحسين البيهقي ت (٤٥٨هـ)، نشر: دار المعرفة (بيروت).

٦٠.السّنن للإمام الحافظ أبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ت (٣٨٥هـ)، عني بتصحيحه: عبد اللهاشم

المدنيّ، نشر: دار المعرفة.
٦١.سير أعلام النبلاء لشمس الدّين محمّد بن أحمد الذّهبيّ ت (٧٤٨هـ) حقّق الكتاب جماعة تحت إشراف: شعيب الأرناؤوط، نشر: مؤسّسة الرّسالة ٨/ ١٤١٢هـ.
٦٢.شرح بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني (ت/٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار الفكر (دمشق)، ١٩٨٥/٢م.
٦٣.شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت/ ٧٢٨هـ)، تحقيق الدكتور: صالح بن محمد الحسن، نشر: مكتبة الحرمين(الرياض)١/ ١٤٠٩هـ.
٦٤.شرح علل التّرمذيّ لزين الدّين عبد الرّحمن بن رجب الحنبليّ ت(٧٩٥هـ)، تحقيق الدّكتور:همّام سعيد، نشر: مكتبة المنار (الأردن) ١/ ١٤٠٧هـ.
٦٥.شرح محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت/ ١١١٣هـ) على موطأ مالك بن أنس، نشر: مكتبة عيسى البابي (القاهرة).
٦٦.شرح محيي الدّين يحيى بن شرف النّوويّ ت (٦٧٦هـ) على صحيح مسلم بن الحجّاج، ط: المطبعة المصريّة بالأزهر ١٣٤٧/١هـ.
٦٧.شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمّد الطّحاويّ ت (٣٢١هـ) نشر: دار الكتب العلميّة ١/ ١٣٩٩هـ.
٦٨.شعب الإيمان لأبي بكر البيهقيّ ت (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمّد السّعيد زغلول، نشر: دار الكتب العلميّة ١/ ١٤١٠هـ.
٦٩.صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ ت(٢٦١هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الحديث (القاهرة) ١/ ١٤١٢هـ.
٧٠.صحيح الإمام أبي بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة السّلميّ ت(٣١١هـ)، تحقيق د: محمد مصطفى الأعظميّ، نشر: المكتب الإسلاميّ ٢/ ١٤١٢هـ.
٧١.صحيح الإمام أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ ت (٢٥٦هـ)، انظر: فتح الباري لابن حجر.
٧٢.صحيح سنن ابن ماجه للشيخ: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتب التربية العربي ٣/ ١٤٠٨هـ.
٧٣.صحيح سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتب التربية العربي ١/ ١٤٠٨هـ.
٧٤.الضّعفاء الصّغير للإمام أبي عبد الله البخاريّ، تحقيق: بوران الضّناويّ، نشر: عالم الكتب ١/ ١٤٠٤هـ.
٧٥.الضعفاء لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت/ ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، نشر: مكتبة المعارف (الرياض) ١/ ١٤٠٤هـ.
٧٦.الضّعفاء لأبي جعفر محمّد بن عمرو العقيليّ ت (٣٥٤هـ)، تحقيق الدّكتور: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية ١/ ١٤٠٤هـ.
٧٧.الضّعفاء والمتروكين لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ الحنبليّ ت (٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله

القاضي، نشر: دار الكتب العلميّة ١/ ١٤٠٦هـ.
٧٨.الضُّعفاء والمتروكين للإمام أحمد بن عليّ النسائيّ ت (٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود زايد (مطبوع مع كتاب الضّعفاء الصّغير للبخاريّ)، نشر: دار الباز (مكّة المكرّمة) ١/ ١٤٠٦هـ.
٧٩.ضعيف الجامع الصّغير وزيادته لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، نشر: المكتب الإسلاميّ ٣/١٤١٠هـ.
٨٠.ضعيف سنن ابن ماجه لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي١/ ١٤٠٨هـ.
٨١.ضعيف سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي ١/ ١٤١١هـ.
٨٢.الطّبقات الكبرى لابن سعد بن منيع البصريّ (ت/ ٢٣٠هـ)، نشر: دار صادق (بيروت).
٨٣.علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، نشر: دار الأقصى (الأردن) ١/ ١٤٠٦هـ.
٨٤.العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت/ ٥٩٧هـ)، تقديم: الشيخ خليل الميس، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت) ١/ ١٤٠٣هـ.
٨٥.العلل الواردة في الأحاديث لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ت (٣٨٥هـ)، تحقيق الدّكتور: محفوظ الرّحمن السّلفيّ، نشر: دار طيبة (الرّياض).
٨٦.عمدة القارئ شرح صحيح البخاري لبدر الدين محمود بن أحمد العيني(ت/ ٨٥٥هـ)، نشر: دار إحياء التراث(بيروت).
٨٧.غريب الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت/٢٧٦هـ)، تحقيق: د.عبد الله الجبوري، نشر: مطبعة العاني (بغداد) ١/١٣٩٧هـ.
٨٨.فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ت (٨٥٢هـ)، بترقيم: محمّد فؤاد عبد الباقي، ط: المكتبة السّلفيّة، ودار الرّيّان للتّراث ٣/ ١٤٠٧هـ.
٨٩.فردوس الأخبار لشيرويه بن شهردار الديلمي (ت/ ٥٠٩هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، نشر: دار الباز (مكة المكرمة) ١/١٤٠٦هـ.
٩٠.الفوائد لأبي القاسم تمّام بن محمّد الرازيّ ت (٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي السّلفيّ، نشر: مكتبة الرّشد (الرّياض) ٢/١٤١٤هـ.
٩١.فيض القدير شرح الجامع الصّغير من أحاديث البشير النّذير للعلاّمة محمّد عبد الرؤوف المناويّ ت (١٠٣١هـ)، تحقيق: أحمد عبد السّلام، نشر: دار الكتب العلميّة ١/ ١٤١٥هـ.
٩٢.القاموس المحيط مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ ت (٨١٧هـ)، ط: مؤسّسة الرّسالة ٢/ ١٤٠٧هـ.
٩٣.الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السّتّة لشمس الدّين محمّد بن أحمد الذّهبيّ ت (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمّد عوّامة، وأحمد الخطيب، نشر: شركة دار القبلة، ومؤسّسة علوم القرآن ١/ ١٤١٣هـ.
٩٤.الكامل في ضعفاء الرّجال لأبي أحمد عبد الله بن عديّ الجرجانيّ ت (٣٦٥هـ)، نشر: دار الفكر ٣/ ١٤٠٩هـ.

٩٥. الكتاب لعمرو بن عثمان، المعروف بسيبويه(ت/ ١٨٠هـ)، تحقيق الأستاذ: عبد السلام هارون، نشر: عالم الكتب ٣/ ١٤٠٣هـ.
٩٦. كشف الأستار عن زوائد البزّار على الكتب الستّة لنور الدّين الهيثميّ ت (٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظميّ، ط: مؤسّسة الرّسالة ١٣٩٩/١هـ.
٩٧. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمّد العجلونيّ ت (١١٦٢هـ)، نشر: دار إحياء التّراث العربيّ ١٣٥١/٢هـ.
٩٨. الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجّاج أبي الحسين ت (٢٦١هـ)، تحقيق الدّكتور: عبد الرّحيم بن محمّد القشقريّ، ط: المجلس العلميّ بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة النّبويّة ١/ ١٤٠٤هـ.
٩٩. لسان العرب لأبي الفضل محمّد بن مكرم الأفريقيّ (المعروف بابن منظور) ت (٧١١هـ)، ط: دار صادر، ونشر: دار الفكر ٣/ ١٤١٤هـ.
١٠٠. لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ ت (٨٥٢هـ)، نشر: دار الكتاب الإسلاميّ، ط: ٢.
١٠١. اللّباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن محمّد بن محمّد الشّيبانيّ (المعروف بابن الأثير الجزريّ)ت (٦٣٠هـ)، ط: دارصادر (بيروت)، سنة/١٤٠٠هـ.
١٠٢. المبسوط لأبي بكر محمد السرخسي(ت حدود/ ٤٩٠هـ)، نشر: دار المعرفة(بيروت).
١٠٣. مثير العزم السّاكن إلى أشرف الأماكن لأبي الفرج بن الجوزيّ ت (٥٩٧هـ)، تحقيق: موزوق عليّ إبراهيم، نشر: دار الرّاية (الرّياض)١٤١٥/١هـ.
١٠٤. المجروحين من المحدّثين والضّعفاء والكذّابين لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ ت (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود زايد، نشر: دار المعرفة.
١٠٥. مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد لنور الدّين عليّ بن أبي بكر الهيثميّ ت (٨٠٧هـ)، نشر: دار الرّيّان، ودار الكتاب العربيّة، سنة/ ١٤٠٧هـ.
١٠٦. المجموع شرح المهذب لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت/ ٦٧٦هـ)، نشر: دار الفكر.
١٠٧. المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت/ ٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: دارالتراث (القاهرة).
١٠٨. المستدرك على الصّحيحين لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النّيسابوريّ ت (٤٠٥هـ)، نشر: دار المعرفة.
١٠٩. مسند أبي بكر الصديق لأبي بكر أحمد بن علي المروزي (ت/٢٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر: المكتب الإسلامي ١٣٩٣/٢هـ.
١١٠. مسند أبي يعلى أحمد بن عليّ بن المثنّى الموصليّ ت (٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار الثّقافة العربيّة (دمشق) ١/ ١٤١٢هـ.
١١١. مسند الإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس (ت/٢٠٤هـ)، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت).

١١٢. مسند الحافظ أبي بكر محمّد بن هارون الرّوياني ت (٣٠٧هـ)، تعليق: أيمن عليّ أبو يماني، نشر: مؤسّسة قرطبة، ومكتبة الخزّار (جُدّة) ١/١٤١٦هـ.

١١٣. مسند الشاميين لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطّبرانيّ ت(٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السّلفيّ، نشر: مؤسّسة الرّسالة ١/١٤٠٩هـ.

١١٤. المسند لأبي بكر عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفيّ ت (٢٣٥هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف وأحمد فريد، نشر: دار الوطن١/١٤١٨هـ.

١١٥. مسند الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت/٤٣٠هـ)، نشر: مكتبة الكوثر (الرياض)١/١٤١٥هـ.

١١٦. المسند للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل ت(٢٤٠هـ)، النسخة المطبوعة على نفقة خادم الحرمين الشريفين، ونشر: مؤسسة الرسالة ١/ ١٤١٣هـ.

١١٧. مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض بن موسى اليحصبيّ ت (٥٤٤هـ)، ط: المكتبة العتيقيّة (تونس)، ودار التّراث (القاهرة).

١١٨. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني البوصيري (ت/ ٨٤٠هـ)، دراسة وتقديم: كمال يوسف الحوت، نشر: دار الجنان (بيروت) ١/ ١٤٠٦هـ.

١١٩. المصنّف في الأحاديث والآثار للحافظ عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفيّ ت (٢٣٥هـ)، تحقيق: سعيد اللّحّام، نشر: دار الفكر ١/ ١٤٠٩.

١٢٠. المصنّف لأبي بكر عبد الرّزّاق بن همّام الصّنعانيّ ت (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظميّ، نشر: مؤسّسة الرّسالة ١/ ١٣٩٢هـ.

١٢١. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ ت (٨٥٢هـ)، ضبط: أيمن أبو يماني، وأشرف صلاح، نشر: مؤسسة قرطبة، والمكتبة المكية١/ ١٤١٨هـ. وربما نقلت لحاجة – مع التنبيه – من النسخة غير المسندة بتحقيق: حبيب الرّحمن الأعظميّ، نشر: دار المعرفة.

١٢٢. المطلع على أبواب المقنع لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ت/ ٧٠٩هـ)، نشر: المكتب الإسلامي، سنة/ ١٤٠١هـ.

١٢٣. المعالم الأثيرة في السّنّة والسّيرة لمحمّد محمّد حسن شُرّاب، نشر: دار القلم (دمشق)، والدّار الشّاميّة (بيروت) ١/١٤١١هـ.

١٢٤. معالم التنزيل لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت/ ٥١٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وغيره، نشر: دار طيبة ١/ ١٤٢٣هـ.

١٢٥. المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطّبرانيّ ت(٣٦٠هـ)، تحقيق الدّكتور: محمود الطّحّان، نشر: مكتبة المعارف (الرّياض). وأنقل أحياناً لحاجة من طبعة: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم، نشر: دار الحرمين، سنة/ ١٤١٥هـ.

١٢٦. المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطّبرانيّ ت (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السّلفيّ، نشر: دار

إحياء التراث العربيّ، ط: ٢.
١٢٧. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت/ ٣٧١هـ)، تحقيق د.زياد محمد منصور، نشر: مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة) ١/ ١٤١٠هـ.
١٢٨. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكريّ ت (٤٧٨هـ)، تحقيق: مصطفى السّقا، نشر: مكتبة دار الباز (مكّة المكرّمة) ٣/ ١٤٠٣هـ.
١٢٩. المغني في الضّعفاء لشمس الدّين الذّهبيّ، تحقيق: نور الدّين عتر، ولم يُذكر على النّسخة اسم النّاشر، ولا تأريخ النّشر.
١٣٠. المغني لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت/ ٦٢٠هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الله التركي، وغيره، نشر: دار هجر(القاهرة)١/ ١٤٠٦هـ.
١٣١. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لشمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ ت (٩٠٢هـ)، تصحيح: عبد الله الغماريّ، نشر: دار الكتب العلميّة ١/ ١٤٠٧هـ.
١٣٢. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ت/٢٣٣هـ) في الرجال، رواية: أبي خالد الدقاق بن يزيد بن طهمان، تحقيق د.أحمد محمد نورسيف، نشر: دار المأمون (دمشق).
١٣٣. المنتقى لأبي محمد عبد الله بن الجارود (ت/ ٣٠٧هـ)، تعليق: عبد الله البارودي، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية ١/ ١٤٠٨هـ.
١٣٤. موضح أوهام الجمع والتفريق لأبي بكر الخطيب البغداديّ ت (٤٦٣هـ)، تحقيق الدّكتور: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار المعرفة ١/ ١٤٠٧هـ.
١٣٥. الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحيّ ت (١٧٩هـ) برواية: محمّد بن يحيى اللّيثيّ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربيّ، سنة/ ١٤٠٦هـ.
١٣٦. ميزان الاعتدال لشمس الدّين الذّهبيّ ت (٧٤٨هـ)، تحقيق: عليّ، وفتحيّة البجاريّ، نشر: دار الفكر العربيّ.
١٣٧. النّهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدّين أبي السّعادات المبارك بن محمّد الجزريّ، المعروف بابن الأثير (ت/ ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزّاويّ، ومحمود الطّناحيّ، نشر: المكتبة العلميّة (بيروت).

❋ ❋ ❋

فهرس الموضوعات

المقدّمة ٦٣
الفصل الأول: الدراسة الحديثية ٧٠
الفصل الثاني: الدراسة الفقهية ١١٩
المبحث الأول : تعريف التلبية ١١٩
المبحث الثاني: إطلاقات أخرى مرادفة للتلبية ١٢١
المبحث الثالث: الأصل في مشروعية التلبية ١٢١
المبحث الرابع: الحكمة في مشروعية التلبية ١٢٤
المبحث الخامس: حكم التلبية للمحرم وللحلال ١٢٤
المبحث السادس: حكم التلبية بغير العربية ١٢٥
المبحث السابع: حكم من عجز عن التلبية، والنيابة فيها ١٢٥
المبحث الثامن: حكم رفع الصوت بالتلبية ١٢٦
المبحث التاسع: حكم الإكثار من التلبية، والمواضع التي تتأكد فيها ١٢٨
المبحث العاشر: متى تستحب البداية بالتلبية ١٢٩
المبحث الحادي عشر: متى يقطع الحاج، والمعتمر التلبية ١٢٩
المبحث الثاني عشر: حكم الزيادة على ألفاظ التلبية ١٣٠
المبحث الثالث عشر: ما يُستحب من القول إثر التلبية ١٣٢
المبحث الرابع عشر: حكم التلبية جماعة ١٣٢
المبحث الخامس عشر: شرح ألفاظ التلبية، وإعرابها ١٣٣
الخاتمة ١٣٩
فهرس المصادر والمراجع ١٤١
فهرس الموضوعات ١٥٠